

تصدر عن نادي
المدينة المنورة الأدبي الثقافي



دورية أدبية ثقافية محكَمة

خصائص الفعل في العربية
. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

شعرية المكان في أعمال القصيبي الشعرية
د.عبدالله محمد القرني

فهوم الإبداع وتقنياته في النقد الأدبي القديم
.ماجد محمد الماجد

نحو الأمالي والمجالس
د. طارق مختار المليجي

الحكاية الشعبية الجزائرية.. بأية أداة .. وبأي منهج ؟
د. نسيمة بو صلاح

أثر التخصص والمعدل في مستوى التفكير الناقد لدى طلاب كلية المعلمين في المدينة المنورة
د. جمال مثقال القاسم

السعر داخل المملكة
١٠ ريالات

٧٣ ٧٤

خَصائصُ الفعلِ في العربيَّة

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

أستاذ مشارك - قسم العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

* الملخص:

تعرض هذه الورقة خصائص "الفعل" الذاتية في اللغة العربية، وتتتبع منها ما لا يفارق الأفعال في حال الإفراد ويصل أثره إلى غيرها في حال التركيب. وتركز الدراسة في بحث هذه السمات والخصائص على بيان مفهوم الفعل ومعناه في ذاته وفي التركيب، ودلالة صيغته، وتضمنه ضمير الفاعل وعدده ونوعه، ومدى اقتضائه ما عدا الفاعل من المعمولات الأخرى، وتضمنه الحدث والزمن. وتنتهي إلى بيان مجمل خصائص الفعل، وما يمكن أن يحصل من آثار لهذه الخصائص في التركيب اللغوي.

* مقدمة:

قَسَّمَ الأوائلُ الكلِمَ العربيَّ ثلاثةَ أقسام، هي الاسم والفعل والحرف. وبسبب سعة هذا التقسيم لزم أن ينطوي كل قسم من هذه الأقسام على جوانبَ متعددةٍ وزوايا كثيرة يمكن للمتأمل في الكلم النظر منها والبحث فيها. و"الفعل" بوصفه أحدَ هذه الأقسام الثلاثة الرئيسة حظي بدراسات نحوية وصرفية ولغوية عديدة تناولت قضاياه المختلفة، كأبنيته، وإعرابه وبنائه، وتعديه ولزومه،...إلخ. غير أني لم أجد دراسةً اختصت ببحث الفعل في العربية بوصفه مفهومًا في مقابل مفهومين آخرين هما: الاسمُ والحرفُ، أو عنيت بدراسة خصائصه الذاتية وسماته المميزة له، لا سيما أن الفعل على وجه الخصوص له من الخصائص الشكلية والدلالية ما يلفت الأنظار ويستحق البحث والتحليل. وأزعم أن الالتباس في رؤية بعض القضايا اللغوية يعود شيء منه إلى الالتباس في تصور خصائص الفعل، وأرجو أن يكون في إيضاح هذه الخصائص جلاء ما التبس منها.

ولهذا خصصتُ هذه الدراسةَ لتتبع السمات التي ميزت الفعلَ في العربية وجعلت له صورةً معينةً مستقرةً في الأذهان. وسيتركز النظر في هذه الورقة على الفعل من حيث خصائصُه الذاتيةُ، أي: من غير نظر إلى متعلقاته وما يتضام معه. ويعني ذلك أن يُحَدَّدَ مجالُ النظر في الأمور التي يتضمنها الفعل بصورة ضرورية لا ينفك عنها ولا تنفك عنه. وبهذا يتحدد مجالُ الدراسة بصورة تختلف عن مجالات الدراسات التي عنيت بعرض الفعل في العربية، وناقشت في أحيانٍ بعضَ عناصر هذه الدراسة دون بعضها الآخر، وفي أحيان أخرى ما لا يدخل في هذه الدراسة

أصلا.

وستقوم الدراسة على تتبع الطرق التي سلكها الدارسون في تعيين مفهوم الفعل وتمييزه عن غيره بالحد وبالسمات وبما وصفوه به في مقابل ما وصفوا به الاسم، وعلى حصر متضمنات الفعل التي لا ينفك يتضمنها أو يدل عليها حيثما جاء، وفي أي سياق لغوي أو مقامي وقع، ومن ثم بحث هذه السمات والمتضمنات والقضايا المتصلة بها، وبيان ما يكون في أحيانٍ كثيرةٍ أثرًا من آثار تلك الخصائص في التركيب اللغوي.

ومما لا شك فيه أن جميع الدراسات التي خُصِّصت لتناول الفعل وقضاياه، أو تناولته في بعض أجزائها هي دراسات سابقة لهذا البحث كان لها الفضل في إمداده بمادته، وأفاد الباحث مما عرض فيها ونوقش. وسيتبين قدر الإفادة منها من خلال العرض، ومن خلال الإحالات في الهوامش عليها.

وقد قُسِّمت هذه الورقة إلى خمسة أجزاء، يتناول كل جزء منها إحدى خصائص الفعل العامة الكلية، بحيث يكون في مجموعها مجملُ خصائصه. فدُرس في الفقرة الأولى مفهوم الفعل إفرادًا وتركيبًا من خلال محاور هي: حد الفعل، وعلاماته، وما وصف به في مقابل صفات الأسماء، وإسناده في الجملة. وفي الفقرة الثانية: الفعل ودلالة الصيغة. وفي الثالثة درس تضمن الفعل ضمير الفاعل، وعدده، ونوعه، والمعمولات الأخرى. ودُرس في الفقرة الرابعة تضمن الحدث، وفي الخامسة تضمن الزمن.

١ ـ مفهوم الفعل إفرادًا وتركيبًا:

١ . ١ ـ حدُّ الفعل:

يواجه الدارسون عادةً صعوبة بالغة في حدِّ المفاهيم وتعريفها تعريفًا منطقيًّا جامعًا مانعًا، حتى إن كانت تلك المفاهيم من الوضوح بحيث لا تلتبس بأخرى أو تتداخل معها. وقد واجه وضعُ حدٍّ منطقيٍّ لكلِّ قسم من أقسام الكلم العربي الثلاثة على وجه الخصوص صعوبات من نوع خاص. إذ التقى مع صعوبة التعريف المنطقي المعتاد للمفاهيم عمومًا التباسُ الأسس التي بموجبها انقسم الكلام العربي إلى أقسامه الثلاثة. وهذا الالتباس يطول الحديث عنه، سنفرد له بحثًا خاصًا به نرجو أن يرى النور قريبًا. ويكفي هنا أن نقول إن طبيعة القسمة الثلاثية الواسعة للكلم أفضت إلى أنْ تندرج تحت كل قسم منه أقسامٌ فرعية، تتنوع هذه الأقسام الفرعية وتختلف مواقعها التركيبية في الاستعمال؛ فيغدو حدُّ القسم الأعم الذي يعلوها حدًّا مانعًا جامعًا أمرًا مشكلا، ولا بد من ألا يسلم من المخالفة في الاستعمال بوجه ما[١]. وسنكتفي في هذا الموضع من الدراسة الحالية بتتبع حد الفعل وحده؛ لأنه السياق الذي نحن بصدده.

حدَّ سيبويه الفعلَ بأنه ((أمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَب وسَمِع

(١) انظر لطيفة النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ص ٤٢.

ومكث وحُمِدَ. وأما بناءُ ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهَبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرًا: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ))[١]. وقد عورِضَ حدُّ الفعلِ عند سيبويه بعدم شموله كلماتٍ عدَّها هو أفعالا. قال ابنُ فارس: ((فيقال لسيبويه: ذكرتَ هذا في أول كتابك، وزعمتَ بعدُ أنَّ ليس وعسى ونعم وبئس أفعالٌ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر. فإنْ قلتَ: إني حددتُ أكثرَ الفعلِ وتركتُ أقلَّه، قيل لك: إنَّ الحدَّ عند النُّظَّار ما لم يزد المحدودَ ما ليس له ولم ينقُصْهُ ما هو له))[٢]. وأجاب ابنُ السِّيد البطليوسي مدافعًا عن سيبويه بأنَّ هذا الاعتراضَ لا يلزمُ سيبويه؛ لأنَّ ((هذه الأفعال وإنْ لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية. فكأنَّ سيبويه قد قال: أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء لفظًا أو تقديرًا، وإنْ لم يصرّح بذلك))[٣]

واكتفى الكسائي في حدِّ الفعل بالاستناد إلى معيار الدلالة على الزمان وحده. إذ نُقِلَ عنه قولُه: إنَّ ((الفعل ما دل على زمان))[٤]. لكنه عورض بأنَّ ألفاظًا تدل على الزمان وليست أفعالا، مثل اليوم والحين والظروف وما شابه

(١) سيبويه: الكتاب ١ / ١٢.
(٢) ابن فارس: الصاحبي ص ٩٣.
(٣) البطليوسي: إصلاح الخلل ص ٢٣.
(٤) انظر ابن فارس: الصاحبي ص ٩٣.

ذلك[١].

وأضاف ابنُ السراج إلى تعريف الكسائيِّ دلالةَ الفعل على المعنى أيضًا، فقال: ((الفعل ما دلَّ على معنى وزمان))[٢]. وقارنَ بين الفعل والاسم فقال: ((فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصَّل فهي فعل))[٣].

وصرَّحَ الزجاجيُّ بالمعنى الذي يتضمنه الفعلُ وهو الحدث، وبنوع الزمان وهو الماضي والمستقبل؛ إذ ذكر أنَّ الفعلَ على أوضاع النحويين: ((ما دلَّ على حدث وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل، نحو قام ويقوم، وقعد ويقعد، وما أشبه ذلك))[٤]. أما كونُ الزمن الذي يتضمنه الفعل عنده مقتصرًا على الماضي والمستقبل دون الحاضر فلأنَّ للزجاجي رأيًا في أقسام الفعل سيأتي عرضه في الصفحات القادمة[٥]. وأما الحدث عنده فيعني المصدر؛ إذ كل ما دلَّ على حدث وزمان فهو فعل، فإنْ دلَّ على حدث وحده فهو مصدر، وإنْ دلَّ على زمان وحده فظرف

(١) انظر الغزالي: معيار العلم ص ٥١، والسهيلي: نتائج الفكر ص ٦٦.
(٢) ابن السراج: الأصول ١ / ٣٨.
(٣) المصدر السابق ١ / ٣٧.
(٤) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص ٥٢.
(٥) انظر ما سيأتي في إشكال تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر في الفقرة رقم (٥)

زمان[١].

وقال الزمخشريُّ: ((الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان))[٢]. وبيّنَ ابنُ يعيش أنَّ الزمخشريَّ لا يلزمه أن يضيف في الحدِّ لفظة "المحصَّل" كالسابقين، وإنْ كان مَنْ أضافها في الحدِّ قد أراد الاحترازَ بها عن المصدر الذي لا يدل على زمان معين[٣]. لكنه اعترض على التعبير بلفظ الاقتران الوارد في الحد؛ ((لأن الفعلَ لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه، وإنما وُضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وُجِد تبعًا، فلا يؤخذ في الحد))[٤]

وممن جعل الإسنادَ أساسًا لحدِّ الفعل أبو علي الفارسي[٥]. وكذا أيضًا أبو البركات الأنباري، وعبر عنه بالإخبار، بمعنى: أنه يُخبِر ولا يُخبَر عنه، لكنه يورد ذلك بوصفه معيارًا للتفرقة بين أقسام الكلم الثلاثة؛ إذ الاسم يُخبر به ويُخبر عنه، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، والحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه[٦]. وردَّ أبو البقاء العكبري على من جعل الإسناد أساسًا لحدِّ الفعل بقوله: ((وهذا الحدُّ رسميٌّ؛ إذ

(١) انظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص ٥٢ - ٥٣، وفاضل الساقي: أقسام الكلام العربي ص ٦٩، وفؤاد ترزي: في أصول النحو ص ١٤٤.
(٢) الزمخشري: المفصل ص ٢٩٢.
(٣) انظر ابن يعيش: شرح المفصل ٧ / ٢.
(٤) المصدر السابق ٧ / ٣.
(٥) الفارسي: الإيضاح العضدي ١ / ٥٢.
(٦) الأنباري: الإنصاف ١ / ٧.

هو علامة، وليس بحقيقيّ. لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظًا، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه))[١].

أما ابنُ عصفور فيشير في تعريفه الفعلَ إلى دلالة البنية، أي: الصيغة، إذْ يقول: ((الفعلُ لفظٌ يدلُّ على معنى في نفسه، ويتعرض بنيته للزمان))[٢]. ويعلق فاضل الساقي على إشارة ابن عصفور إلى دلالة البنية على الزمن مؤكدًا أنَّ ((تعرُّض الفعل ببنيته للزمن كما عبر ابن عصفور من أهم المميزات الوظيفية التي ينفرد بها عن بقية أقسام الكلم))[٣]. هذا وسيأتي الحديث عن دلالة صيغة الفعل فيما يأتي[٤].

ولقد حاول بعضُ النحاة واللغويين تتبُّعَ تعريفات الفعل التي أوردها السابقون عليهم، مثلما تتبعوا تعريفاتِ الاسم والحرف؛ بغرض ردِّها وبيان ما يُعترَض به عليها غالبًا. ولعلَّ من أبرز من تصدى لعرض تعريفات الفعل عند السابقين ومناقشتها ابنَ فارس في (الصاحبي) وابنَ السيد البطليوسي في (إصلاح الخلل). يقول ابنُ فارس: ((وقال قوم: الفعل ما امتنع من التثنية والجمع، والرَّدُّ على أصحاب هذه المقالة أن يُقال: إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع

(١) العكبري: التبيين ص ١٤٠.
(٢) ابن عصفور: المقرب ١ / ٤٥.
(٣) فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي ص ٧٧.
(٤) انظر ما سيأتي في صيغة الفعل (الفقرة رقم ٢).

وليست أفعالا. وقال قوم: الفعل ما حَسُنَتْ فيه التاء نحو قمتُ وذهبتُ، وهذا عندنا غلط؛ لأنّا قد نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه. وقال قوم: الفعل ما حسُنَ فيه أمسِ وغدًا، وهذا على مذهب البصريين غيرُ مستقيم؛ لأنهم يقولون: أنا قائمٌ غدًا، كما يقولون: أنا قائمٌ أمسِ))[١]. أما ابنُ السيد فتصدى لرصد حدِّ الفعل عند عدد من النحاة كسيبويه والكسائي والفراء والجرمي والمبرد والزجاج والأخفش الصغير وابن كيسان والزجاجي، وبعض المنطقيين كأبي يوسف الكندي وأبي نصر الفارابي، ثم اختار في نهاية المطاف تعريف الفارابي وهو: أنَّ الفعلَ ((لفظٌ دالٌّ على معنى مفرد يمكن أن يُفهم بنفسه وحده، ويدل ببنيته ـ لا بالعَرَض ـ على الزمان المحصَّل الذي فيه ذلك المعنى[٢]. وهذا قولٌ صحيحٌ لا اعتراضَ فيه لمعترض))[٣].

ولما لُحِظَ أنَّ الحدَّ المنطقيَّ للفعل لا يكاد يسلم من الاعتراض، مثلما لم يسلم من الاعتراض أيضًا حدّا الاسم والحرف، لُجِئ إلى العلامات التي تميز كلَّ قسم وتفصله من أقسام الكلم الأخرى، أو بعبارة بعضهم "الرسم بدلا من الحد"[٤]. إذ

(١) ابن فارس: الصاحبي ص ٩٣ ـ ٩٤.
(٢) تعريف الفارابي هذا بنصه في كتاب العبارة، غير أنه يسمي الفعل بـ "الكلمة" على عادة المناطقة كما سيأتي. انظر الفارابي: كتاب العبارة (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي الجزء الأول) ص ١٣٣.
(٣) البطليوسي: إصلاح الخلل ص ٢٥.
(٤) يسمي النحاة تعيين المفهوم بهذه الوسيلة أحيانًا الحد بالرسم، وبالعلامات، وبالخواص. ويميز المنطقيون تمييزًا صارمًا بين الحدود والخواص أو الرسوم. انظر الغزالي: معيار العلم ص ١٩٢ وما بعدها.

إنَّ التمييزَ بالعلامة أوضحُ وأبعدُ من الاعتراض بما يدخل في الحد وليس من المحدود، أو بما يخرج من الحد وهو داخل فيه. وهذا معناه اللجوء إلى تعيين السمات الشكلية والدلالية للمفهوم، وهو ما ستوضحه الفقرة التالية. لكن لا بد من الإشارة قبل ذلك إلى أن عجز الدارسين عن تعيين حد الفعل الجامع المانع مع الاعتماد في كل تعريف على أسس مختلفة، ولجوئهم إلى التعريف بالسمات والعلامات، يُظهر الحاجة إلى الوقوف على جميع خصائص الفعل من أجل تعيين حدوده المميزة له عن غيره، وليس فقط التعريف بالسمات بدلا من التعريف بالحد، وهو ما اجتهدت هذه الورقة في تقديمه على مدى صفحاتها السابقة واللاحقة.

١ . ٢ ـ سمات مميزة للفعل:

١ . ٢ . ١ ـ علامات الفعل:

لجأ بعضُ الدارسين كما ذكرنا في تعيين مفهوم الفعل إلى تحديد علاماته بدلا من تعريفه بالحدِّ المنطقي؛ هروبًا مما قد يرد على الحدِّ، إذ الحدُّ يُشترط فيه أن يكون جامعًا مانعًا[١] بخلاف العلامة، ولم يكد حدٌّ مما ذكروه يسلم من الاعتراض. وإذا كانت الضرورة المنهجية تقتضي عند إرادة تعيين المفاهيم النحوية بصفة عامة

---

(١) قال الفاكهي في الحدود النحوية: (اعلم أن الحد والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه. ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا). الفاكهي: شرح الحدود النحوية ص ٤٩.

اللجوء إلى العلامات بدلا من التعريف، فإنَّ الحاجةَ إلى هذه الضرورة في أقسام الكلم على وجه الخصوص أشدُّ. وذلك لما سبقت الإشارة إليه من سعة التقسيم الثلاثي للكلم في العربية. ثم إنَّ في الاكتفاء بحصر العلامات سعةً من جهة أنه لا يُشترط في علامات الفعل مثلا وجود العلامة الواحدة في كل فعل، ولا وجود العلامات جميعًا في فعل واحد[١]. وليست العلامة بأكثر من سمة شكلية أو دلالية تكون في النوع ولا تكون في نوعٍ غيره، أو تتصل به ولا تتصل بغيره.

لما أراد ابن مالك تعيين مفهوم الفعل بالعلامات لا بالحد قال في الألفية: ((بتا فعلت وأتت يا افعلي * ونون أقبلنَّ فعلٌ ينجلي)) ثم ذكر علامات كل نوع من الأفعال الماضية والمضارعة والأمر فقال: ((... فعل مضارع يلي لم كيشم)). و((وماضي الأفعال بالتا مز وسم * بالنون فعل الأمر إن أمر فُهم))[٢]. لكنَّ هذه العلاماتِ التي ذكرها ابنُ مالك ليست كلَّ العلامات؛ إذ إنه لم يكن بصدد

---

(١) قال العكبري: (وقال قوم حد الحد هو عبارة عن جملة ما فوقه التفصيل. وقال آخرون: حد الحد ما اطرد وانعكس، وهذا صحيح؛ لأن الحد كاشف عن حقيقة الشيء، فاطراده يثبت حقيقته أينما وُجدت، وانعكاسه ينفيها حيثما فُقدت، وهذا هو التحقيق. بخلاف العلامة، فإن العلامة تطرد ولا تنعكس). التبيين ص ١٢٣ ـ ١٢٤. وقال الفارابي: (فالحد والرسم يشتركان في أنهما مركبان وأنهما يشرحان معنى الاسم، وأنهما ينعكسان في الحمل على النوع الذي هما رسمه أو حده؛ لأنهما بهما يتميز ذلك النوع عن كل ما سواه. إلا ان الرسم لا يدل على جوهر الشيء ولا على الذي به قوام الشيء، والحد مع جميع تلك الأشياء يدل على جوهر الشيء وعلى كل ما به قوام الشيء... والنوع الواحد قد يكون له رسوم كثيرة، ولا يمكن أن يكون له حدود كثيرة، بل لكل نوع حد واحد فقط). كتاب التوطئة (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي الجزء الأول) ص ٦٢.

(٢) انظر ابن عقيل: شرح الألفية ١ / ٢٤ فما بعدها.

حصرها. وأوفى من ذلك ما أورده قبله أبو البركات الأنباري إذ يقول: ((فإن قيل: ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة. فمنها: قد والسين وسوف، نحو قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم. ومنها: تاء الضمير وألفه وواوه، نحو قمت، وقاما، وقاموا، ومنها: تاء التأنيث الساكنة، نحو قامتْ، وقعدتْ. ومنها: أن الخفيفة المصدرية، نحو أريد أنْ تفعل. ومنها: إن الخفيفة الشرطية، نحو إنْ تفعلْ أفعلْ. ومنها: لم، نحو لم يفعلْ، وما أشبه ذلك. ومنها: التصرف، نحو فَعَلَ يَفْعَلُ، وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال وهي: نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا، وفيها كلها خلاف))[١]. أما السيوطي فقد تصدى لجمع العلامات التي وردت عند النحاة السابقين كلها على سبيل الحصر، فقال: ((جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة، وهي: تاء الفاعل، وياؤه، وتاء التأنيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، والنواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة، ونونا التوكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وتغير صيغه لاختلاف الزمان))[٢]. وربما يُلحظ هنا أن السيوطي ذكر السمات الشكلية دون الدلالية؛ إذ ترك علامة فعل الأمر التي ذكرها ابن مالك، وهي دلالته بصيغته على الأمر، لكن ربما اكتفى عن ذلك بعلامة اختلاف صيغ الفعل لاختلاف الزمان.

(١) الأنباري: أسرار العربية ص ١١ - ١٢.
(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر ٣ / ١٩.

وفي العصر الحديث رافق محاولاتِ المحدثين تقسيمَ الكلم تقسيمًا جديدًا ظهورُ علامات مميزة لكل قسم؛ لأنهم اعتمدوا في التقسيم ما يميز كل قسم عن غيره من حيث المبنى والمعنى. وعلامات الفعل عند تمام حسان هي: استقلاله بقبول الجزم لفظًا أو محلا، وقبول الدخول في جدول إسنادي، وقبوله الاتصال بضمائر الرفع المتصلة وبلواصق أخرى معينة، وتضامه مع كلمات لا تضام غيره كقد وسوف، وكونه على صيغة مميزة معينة، ودلالته على الحدث والزمن، واقتصاره على أداء وظيفة المسند في الجملة[١]. ووصل بهذه العلامات فاضل الساقي إلى خمسة عشر علامة، حيث أضاف علامات سلبية، أي: عدم قبول الفعل لها، فأضاف: عدم قبوله الجر، والتثنية والجمع، وحرف التعريف، والنداء، والتنوين، والإضمار أو عود الضمير إليه، والإضافة، والإئتلاف مع مثله لتكوين جملة[٢].

١ . ٢ . ٢ ـ موازنات بين الفعل والاسم:

١ . ٢ . ٢ . ١ ـ الثِّقَل والخِفَّة:

يرى النحاةُ أن السببَ الرئيس لمنع الصرف في الأسماء الممنوعة من الصرف هو شبهُها بالفعل[٣]. لكنَّ هذه المشابهةَ التي تُخرج الاسمَ عما هو أصلٌ فيه وهو

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٦ ـ ١٠٨.
(٢) فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.
(٣) انظر المبرد: المقتضب ٣ / ٣٠٩، والوراق: علل النحو ص ٤٥٦.

التنوين، وبه يكون متمكنًا أمكن، إلى حيِّز ما لا يُنَوَّنُ ويُعَدُّ غيرَ أمكن وإنْ كان متمكنًا في الأصل، تكمُن في الثقل في مقابل الخفة في المتمكن الأمكن الذي لا يشبه الفعل. يقول الزجّاج: ((التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم. وقد يكون متمكنٌ لا تنوين فيه فيترك التنوين في المتمكن الذي هو ثقيل عندهم، وذلك كل ما لا ينصرف غير منون))[١]. وكلامُ النحاة هذا في الربط بين عدم التنوين وسمة الثقل الثابتة في الفعل التي تنتقل إلى الاسم، قد بَدَأَه سيبويه بقوله: ((واعلم أنَّ بعضَ الكلام أثقلُ من بعض. فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأولى وهي أشدُّ تمكنًا، فمن ثم لم يلحقها تنوين))[٢]. وقال: ((واعلم أنَّ ما ضارع الفعلَ المضارعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجري لفظُه مُجرى ما يستثقِلون ومنعوه ما يكون لما يستخِفّون))[٣]. وعلى هذا جرى عامةُ النحاة بعده.

قد يتضح المراد من قولهم: إن هذا اللفظ أثقل من ذاك، إذا كانت المقارنة في الثقل والخفة بين لفظ مفرد معين وألفاظٍ أخرى أخفَّ أو أثقلَ منه في النطق، إما بالنظر إلى عدد الحروف وإما بالنظر إلى قوة الحرف ولينه، وإما بالنظر إلى مخارج الأصوات، وما إلى ذلك. لكننا لا نعلم على وجه الدقة ما معنى الثقل والخفة في نوع بأكمله. أفي الدلالة والمضمون يكمن الثقل أم في اللفظ والصورة؟

---

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣ - ٤.
(٢) سيبويه: الكتاب ١ / ٢٠.
(٣) المصدر السابق ١ / ٢١.

ومع أنَّ الأوائلَ جروا في الغالب على ذكر الثقل في الفعل، مسلِّمين بأنه من سماته الثابتة، ظهر في بعض العصور المتأخرة من تصدَّى للردِّ على النحاة القائلين بالثقل في الفعل، وبجَعْل الثقل سمةً انتقلت من الفعل إلى الاسم فمنعته الصرفَ. قال السهيليُّ: ((فإنْ قالوا: الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان مُنِع ما مُنِعه الفعل من الخفض والتنوين، فالثقل هي العلة، وهو قول إمامهم وزعيمهم أبي بشر رحمه الله. فيُقال لهم: أثقلٌ حِسِّيٌّ هو أم ثقل عقلي؟ فإن أردتم ثقلا يُدرك بالحس، إما بحاسة اللسان أو بحاسة السمع، فلا شك أن فرزدقًا وشمردلا ومُسحنككًا وحلكوكًا واشهيبابًا أثقل على الحاستين من زينبَ وسعادَ وحسناءَ. وإن عنيتم ثقلا عقليًا يُدرك بالقلب ويوجد في النفس فلا شك أن قولك: همٌّ وغمٌّ وسخطٌ وبلاءٌ وجذامٌ وبرصٌ، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء، وألمى وألعس، وثغرٌ أشنبُ، ومقلة نجلاء، وشجرة فنواء، وروضة غنّاء. فهذا الثقيل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف))[١]. وقال: ((ومن التحكم قولهم: إنه لما أشبه الفعلَ مُنِع الخفضَ والتنوينَ. فيقال لهم: هلا مُنع غيرَ الخفض والتنوين مما هو ممنوعٌ في الأفعال، كالتثنية والجمع والتعريف والإضافة وغير ذلك مما هو ممنوع في الأفعال؟))[٢]. وقال أيضًا: ((قد نجد الاسمَ

(١) السهيلي: أمالي السهيلي ص ٢٢ - ٢٣.
(٢) المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٤.

مضارعًا للفعل لفظًا ومعنى وعملا ورتبة وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه؛ فإنّ فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عملَهُ وهو تالٍ للاسم ووصفٌ له)) [١].

أنكر السهيليُّ ـ كما اتضح ـ جَعْلَ المشابهة بين الفعل والاسم علّةً لمنع الصرف في الممنوع، فأنكر سمة الثقل في الفعل في مقابل الخفة في الأسماء؛ ربما ليقيم هو وغيره لمنع الصرف أسبابًا أخرى [٢]. لكن يبدو أن بعض النحاة ينظر إلى أنواع معينة من الألفاظ بوصفها أثقل من أخرى بقطع النظر عن قضية منع الصرف هذه. يرى النحاة أن الجمع في الأسماء أثقل من المفرد [٣]. وقد يكون مردُّ ذلك إلى ما يحمله اللفظ من معنى؛ فالكثير أثقل من الواحد، وكأنه مركب من آحاد. وكذا عدوا المعرفة أثقل من النكرة، والصفة أثقل من الاسم الخالي من الوصفية [٤]. فيكون معيار الثقل إذًا إما باعتبار الدلالة وإما باعتبار ما يتضمنه اللفظ من أمور قد تقرِّبه من المركب. ولعل الشعور بهذا الأمر في الفعل يتجلى عند

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠.

(٢) يجعل السهيلي التنوين علامة لانفصال اللفظ عما بعده لا غير. انظر أمالي السهيلي ص ٢٤ ـ ٣٩، ونتائج الفكر في النحو له أيضا ص ٨٧. وانظر في آراء المحدثين في أسباب منع الصرف خلافًا للعلل المعروفة في التراث النحوي: أحمد كشك: اللغة والكلام ص ٥٠، وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ١٧٩ فما بعدها.

(٣) انظر الرضي: شرح الشافية ٢ / ٩٠.

(٤) انظر السيوطي: الأشباه والنظائر ١ / ١٣٥.

النحاة الذين عزوا ثقله إلى تضمنه حدثًا وزمنًا وتطلبه الفاعل والمفاعيل في مقابل الاسم الذي لا يتضمن إلا الدلالة على مسمّاه. وقد نص العكبري على هذا المعنى، لكنه جعل ذلك أمرًا يخص الفعل من جهة معناه لا من جهة لفظه، إذ يقول: ((في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل. والخفة والثقل يُعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ. فالخفيفُ ما قلّتْ مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه؛ فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه... ومعنى ثِقَل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة؛ فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك))[١].

أما أبو القاسم الزجاجي فكان أكثر النحاة الأوائل استقصاءً لمعنى ثقل الفعل في مقابل خفة الاسم كما رآها المتقدمون؛ إذ يورد وجهات نظر متعددة مختلفة في معنى الثقل عندهم. يقول: ((قال البصريون: الفعل أثقل من الاسم؛ لأن الأسماء هي الأولى[٢] وهي أشد تمكنًا من الأفعال؛ لأن الأسماء يستغني بعضُها ببعض عن الأفعال، كقولك" الله ربنا، ومحمد نبينا، وزيد أخوك، والفعل لا يستغني عن الاسم ولا يوجد إلا به.[٣] وكشف بعضهم عن هذا المعنى أبْيَنَ من هذا فقال: وجه ثقل الفعل وخفة الاسم أنَّ الاسمَ إذا ذُكِر فقد دلَّ على مسمى

(١) العكبري: التبيين ص ١٧٣ - ١٧٤.
(٢) انظر ما سيأتي في معنى الأولية في الفقرة التالية (رقم ١. ٢. ٣).
(٣) انظر ما سيأتي في تحليل الجملة الخالية من الفعل في الفقرة رقم (١. ٣).

تحته، نحو رجل وفرس، ولا يطول فكر السامع فيه. والفعل إذا ذكر لم يكن بدٌّ من الفكر في فاعله؛ لأنه لا ينفك منه ويستحيل وجوده من غير فاعل[١]. قالوا: ولذلك صارت النكرات من الأسماء أخف من المعارف... وقال آخرون: إنما خَفَّ الاسمُ لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته. وثقُل الفعلُ لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولَين والثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك. وقال الكسائي والفراء وهشام: الاسم أخف من الفعل؛ لأن الاسم يستتر في الفعل والفعل لا يستتر في الاسم. وكان ثعلب يقول: الأسماء أخف من الأفعال؛ لأن الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تتصرف، فهي أثقل منها))[٢]. فواضحٌ هنا أنَّ سمةَ الثقل في الفعل مجمعٌ عليها، مختلَفٌ في تعليلها، بين ناظر إلى الفعل من جهة لفظه، وناظر إليه من جهة تركيبه، وناظر إليه من جهة دلالته. ولكنْ لعل ما يجمع بينها كلها أن الفعل أيا ما كانت زاوية النظر إليه يتضمن في اللفظ وفي المعنى ما لا يتضمنه غيره.

١ . ٢ . ٢ . ٢ ـ التقدم والتأخر (الشرف والضعة):

ذكر علماءُ العربية في مؤلفاتهم أوصافًا وصفوا بها الألفاظ، تجعل بعضها أعلى وأشرف منزلة من بعضها الآخر. رفعوا "الإعراب" مثلا في المنزلة عن "البناء"، فوسموا الإعراب بالشرف والبناء بالضعة. قال ابن جني في إعراب الفعل

---

(١) انظر ما يأتي في تضمن الفعل فاعله بالضرورة في الفقرة رقم (٣).

(٢) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص ١٠٠ ـ ١٠١.

المضارع: ((وأما المضارع فلأنه لما أُهيب به ورُفع عن ضَعَةِ البناء إلى شَرَف الإعراب لم يروا أنْ يتراجعوا به إليه وقد انصرفوا به عنه؛ لئلا يكون ذلك نقضًا)) [١]. وفاضلوا أيضًا بين أنواع الإعراب وحركاته، فجعلوا الرفع أشرف الأنواع والضمة أشرف الحركات [٢]. وعلى النهج نفسه وصفوا الاسمَ بالشرف، وجعلوا هذه السمة علةً للتعبير به دون غيره في بعض السياقات.

غير أن الملاحظ أن بعض الذين وسموا الاسمَ بالشرف وسموا الفعلَ أيضًا بالتقدُّم، فكأنَّ الاسم هو المتأخر. قال ابن هشام في تعليل الفرق بين قولين في تركيب "حبذا" من حبَّ وذا: ((وقيل: رُكِّبا وغلبت الفعلية؛ لتقدُّم الفعل، فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل. وقيل: رُكِّبا وغلبت الاسمية؛ لشرف الاسم، فصار الجميع اسمًا)) [٣]. ومع أن عبارة ابن هشام تحتمل أن يكون المراد بالتقدم هنا تقدم الفعل "حب" على الاسم "ذا" في هذا التركيب المخصوص [٤]، نص آخرون غيره في عبارة لا تحتمل التأويل على تقدُّم الفعل على الاسم في العموم. ذكر ابن القوطية أن الأفعال أقدم من الأسماء ((بالزمان، وإن كانت الأسماء أقدم بالترتيب

---

(١) ابن جني: الخصائص ٣ / ٨٣.
(٢) انظر يوسف بن عنترة: كتاب الحلية ٢ / ٤٦، وانظر تعليق المحقق رقم ٤ في الصفحة نفسها، حيث أورد نصًا لابن بابشاذ في تعليل كون المبتدأ مرفوعًا وكونه قد أعطي أشرف الحركات.
(٣) ابن هشام: أوضح المسالك ٢ / ٢٨٤.
(٤) وسيأتي أيضًا فيما يلي تأويل آخر لمعنى تقدم الفعل في عبارة ابن هشام.

في قول الكوفيين)) [١].

وهناك مَنْ ذهب إلى تقدم الاسم عن الفعل وتقدم الفعل عن الحرف. وقد نسب بعضُهم إلى البصريين والكوفيين الاتفاقَ على ذلك، قال الزجاجي: ((قال البصريون والكوفيون: الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء. وذلك أنَّ الأفعالَ أحداثُ الأسماءِ، يعنون بالأسماء أصحابَ الأسماء... والاسم قبل الفعل؛ لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله. وأما الحروف فإنها تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تحدث فيها وإعراب تؤثره، وقد دللنا على أن الأسماء سابقة للإعراب والإعراب داخل عليها، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال مؤثرة فيها المعاني والإعراب؛ فقد وجب أن تكون بعدها)) [٢]. ويذكر الأنباري أن السبب الذي لأجله ((قُدِّمَ الاسم على الفعل لأنه الأصل، ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيدٌ قائمٌ)) [٣]. ونسب آخرون إلى النحاة الكوفيين القول بتقدم الأفعال على الأسماء، وإلى البصريين عكسه [٤]. أما أبو علي الشلوبين فيرى أن مسألة تقديم أحد أقسام الكلام عن غيره إنما ترجع إلى الأصلية والفرعية؛ فالاسم عنده أصلٌ

(١) ابن القوطية: كتاب الأفعال ص ١. ويمكن إرجاع الاعتقاد في الثقافة الإسلامية بتقدم الفعل على الاسم في الزمان إلى شيوع الاعتقاد بأن كلمة "اقرأ"، وهي فعل، أول ما نزل من السماء. وهو تأويل لا يبتعد كثيرًا عن تأويل شرف الاسم من وجهة دينية كما سيأتي.

(٢) الزجاجي: الإيضاح ص ٨٣.

(٣) الأنباري: أسرار العربية ص ١٧.

(٤) انظر ابن القوطية: كتاب الأفعال ص ١.

والفعلُ والحرفُ فرعان، وجُعِل التنوينُ في الاسم علامةً تدل على ذلك[١]. ويورد ابن جني تأكيد النحاة أن الاسم قبل الفعل، لكنه ينقل عن أبي علي أن معنى ذلك هو أن ((الاسم أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان))[٢].

يتفاوت مجمل ما قاله النحاة كما هو واضح في تفسير علة تباين الألفاظ في المنزلة، فتارة يُظن أن الأولية مبنيةٌ على أسس نحوية تركيبية، كأنْ يُنظر إلى نوع اللفظ من زاوية عدم الاستغناء عنه في الجملة، أو أنه عريق في استحقاق الإعراب والتمكن، وتارة تبدو كأنها مبنية على ما يمكن أن يحدث معناه في الوجود سابقًا للآخر، وتارة على ما هو أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد. وإذا تأملنا ما يقوله المنطقيون في مسألة التقدم والتأخر عمومًا ألفيناهم يكادون ينظرون إلى هذه المسألة من جهة وجود الأشياء إما حقيقةً وإما في التصور الذهنيّ لها. سمى الرازي مثلا تقدُّم مفهوم "التصور" على مفهوم "التصديق" بـ "التقدُّم الطبيعي"، وفسره بقوله: ((التقدم الطبيعي هو أن يكون المتقدم محتاجًا إليه للمتأخر ولا يكون علّةً تامةً له، كتقدم الواحد على الاثنين؛ فإن الواحد محتاج إليه للاثنين وليس بعلة تامة له، إذ لا يلزم في الاثنين))[٣]. وذكر الفارابي أن ((المتقدم والمتأخر

(١) انظر الشلوبين: التوطئة ص ١١٨، وانظر أيضا السيوطي: الأشباه والنظائر ١ / ١٣١.
(٢) ابن جني: الخصائص ٢ / ٣٠.
(٣) خضر الرازي: شرح الغرة في المنطق ص ٤٠.

يقالان على أنحاء كثيرة. فإن الأقدم منه ما يقال في المعرفة، ومنه ما يقال في الوجود. وكل واحد من هذين إما بالزمان وإما بالطبع))[١]. وقال أيضًا: ((يقال إن شيئًا يتقدم شيئًا آخر على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود الشيء))[٢].

ومع أن عبارات المنطقيين المستشهد بها هنا لا تنصُّ في التقدم والتأخر على الاسم والفعل بصورة محددة، بل هو أمر عام يشمل الأشياء والمعانيَ دون تخصيص، يمكن إنْ حاولنا تطبيقه على الاسم والفعل أنْ نقولَ: إنَّ الاسم من هذه الوجهة أيضًا ربما كان أولى من الفعل بالتقدم، كما هو عند أكثر النحاة، خلافًا لما ذكره ابن هشام مثلا من "شرف" الاسم و"تقدم" الفعل. أما شرف الاسم الوارد في عبارة ابن هشام فيمكن تخمين معناه بالقول: إنَّ من الأسماء أسماءَ الله الحسنى، وأسماءَ الأنبياء والملائكة، أو أنَّ ذلك ربما يعود من بعض الوجوه إلى ما يستشف من ظاهر الدلالة في قول الله تعالى ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾[٣]، وكذا قالوا: إن الاسم مشتق من السمو وهو العلو[٤]. ولكن ما قد يبدو أقل وضوحًا

(١) الفارابي: كتاب البرهان (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي) ص ٣٩.

(٢) الفارابي: الفصول الخمسة (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي الجزء الأول) ص ٦٦.

(٣) من الآية ٣١ من سورة البقرة.

(٤) قال ابن فارس في الصاحبي ص ١٠٠ : (سمعت أبا الحسين أحمد بن عليّ الأحول يقول سمعت أبا الحسين عبد الله بن سفيان النحوي الخزاز يقول: سمعت أبا العباس

فيها هو معنى "تقدم الفعل"، إلا إذا استنتجنا أنه يرى تقدم الفعل على الاسم في الجملة، وأن الجملة في العربية ينبغي أن تبدأ بالفعل لا بالاسم، وهو ما سيأتي تفصيله في فقرة تالية. ولعل ما يقوّي هذه النظرة ويجعل لها بعض الوجاهة أنَّ حُكْمَ ابنِ هشام هذا جاء في سياق تأويل بعضهم لتركيب "حبذا زيد" وما يشبهه على أن الجملة فعلية، في مقابل من جعلها اسمية وحبذا بكاملها مبتدأ.

وبالتأمل في قسمة الألفاظ عند المنطقيين، وفي تسميتهم كلَّ قسمٍ منها، نجد أن الفعل عندهم أهم الأقسام، ويكاد يكون محور الجمل الرئيس، وهو الذي يضفي المعاني على العبارات. بل لقد سمَّوا الفعل بـ "الكلمة"، ويجمعونه على "كلم"؛ إذ الألفاظ عندهم تنقسم إلى: كلمة، واسم، وأداة[1]، وهي تسمية دالة تعبر عن الأهمية الخاصة التي يحظى بها الفعل في التركيب. ولعل من بين ما يجعل للفعل أهمية خاصة أنه يتضمن في داخله أمورًا متعددة، سيأتي بيانها، في حين أن الأسماء إنما تشير في الغالب إلى مسمياتها وحسب. ثم إن الأفعال هي الكلمات التي تدل على حركة الأسماء وأحداثها، والمسميات إن كانت بلا أفعال وبلا حركات فهي أشبه بالموات. والأسماء على الأشهر عرفية الدلالة ليس بينها وبين

محمد بن يزيد المبرّد يقول: الاسم مشتق من "سما" إذا علا. قال: وكان أبو العباس ربما اختصني بكثير من علمه فلا يشركني فيه غيري).

(١) ينظر مثلا الفارابي: الألفاظ المستعملة في المنطق ص ٤١، خضر الرازي: شرح الغرة في المنطق ص ٣٧، الأيجي الصفوي: شرح الغرة في المنطق ص ١٣١ - ١٣٢.

مسمياتها مناسبة طبيعية[١]؛ إذ لا يشير الاسمُ في الأغلب الأعم إلى ما يوضح المسمى أو يطابقه في الصورة أو المعنى، أما الفعل فقالوا: سُمِّيَ الفعلُ فعلا ((لأنه يدل على الفعل الحقيقي. ألا ترى أنك إذا قلت: ضَرَبَ، دلَّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة))[٢]. هل يمكن إذن أن تُعَدَّ أهمية اللفظ في التركيب معيارًا للتقدم، فيحل هذا المعيار محل المعايير المشار إليها فيما سبق عند النحاة والمنطقيين؟ ثم إذا نظرنا إلى خاصة الثقل المتحدث عنها فيما سبق بوصفها سمة إيجابية لا سلبية؛ لأنها تنم عن ثراء بما يتضمنه الفعل ويتطلبه، ألا يعد ذلك كله مسوغًا للنظر إلى الفعل بوصفه متقدمًا في المرتبة والمنزلة (الشرف) من ناحية لغوية صرفة، لا من جهة منطقية صورية أو اعتقادية؟

على أن هناك جانبًا آخر يمكن أن يؤخذ في الحسبان في مسألة التقدم والتأخر من الناحية الوجودية هو جانب الاشتقاق، أي: أنه إذا ثبت أن أحد النوعين (الاسم والفعل) مشتق من الآخر فإن المشتق منه يعُدُّ بالضرورة سابقًا في الوجود المشتقَّ[٣]. لقد دار جدل في التراث النحوي ترويه لنا كتب الخلاف بين المذاهب في القول بأصل الاشتقاق، وفي ذلك أقوال عدة أشهرُها قولان، أحدُهما

(١) هناك رأي آخر ينسب إلى عباد بن سليمان الصيمري يرى أن بين الأسماء ومسمياتها مناسبة طبيعية. انظر السيوطي: المزهر ١ / ٤٧.

(٢) الأنباري: أسرار العربية ص ١١.

(٣) طالع قول ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٦: (ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه).

يَعُدُّ المصدرَ أصلَ المشتقات، والآخر يجعل الفعلَ هو الأصل[1]. غير أنه يمكن النظر أيضًا إلى الخلاف في أصل الاشتقاق من جهتين، إحداهما: أن المذهبين (القائل بأصلية المصدر والقائل بأصلية الفعل) كليهما يثبتان للفعل التقدم عن الاسم الذي لا حدث فيه؛ لما سيأتي من أن المصدر فعل، بل هو الفعل الحقيقي والحدث من حيث المعنى. على أن عبد الله أمين ينكر المذهبين معًا ويقرر ((أن الفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات في النشأة، وأن هذه المشتقات جميعًا ومعها المصدر مشتقة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات))[2]. وستأتي الإشارة إلى هذا المذهب لاحقًا. أما الجهة الأخرى فهي: أن الفعل والاسم قد يتداخلان في إفادة معنى معين في الاستعمال إلى حد أنه لا يُعلم حينئذ ما الذي اشْتُقّ من الآخر، ولا يمكن الجزم بأسبقية واحد معين منهما على الآخر[3]. ولعل من أمثلة هذا التداخل والغموض ما قيل مثلا في اشتقاق الغنم من الغنيمة، بحيث يمكن أن نقول في الوقت نفسه: إن الغنيمة هي التي ربما اشتقت من الغنم. وسيتبين في فقرة تالية أمر التداخل بين الأفعال وأسماء الأعيان التي لا تدل على حدث.

(١) انظر الأنباري: الإنصاف ١ / ٢٣٥.
(٢) عبد الله أمين: الاشتقاق ص ١٤.
(٣) انظر فؤاد ترزي: الاشتقاق ص ٦٧.

١ . ٢ . ٢ . ٣ ـ التجدد والثبوت:

يكاد البلاغيون والنحاة يجمعون على أن الفعل يدل على التجدد، في حين يدل الاسم على الثبوت. يقول عبد القاهر: ((موضوع الاسم على أنْ يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدُّدَه شيئًا بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء. فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبتَّ الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئًا فشيئًا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمرو قصير. فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق، لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فإنه يُقصَد فيه إلى ذلك؛ فإذا قلت: زيد هاهو ذا ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا، وجعلته يزاوله ويزجّيه))[١].

وقد خرَّجَ البيانيون بعض آي القرآن الكريم على هذه القاعدة، ودلوا على الفرق بين معنيي شيء يُعبَّر عنه مرة بالاسم وأخرى بالفعل. قال الزمخشري في تأويل قول الله تعالى ﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾[٢]: ((فإن قلت: هلا قيل: أم صَمَتُّم؟ ولِمَ وُضعت الجملة الاسمية موضع الفعلية؟ قلت: لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم، فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا

---

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٧٤.
(٢) سورة الأعراف الآية ١٩٣.

صامتين عن دعوتهم. فقيل: إذ دعوتموهم لم تفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وبين ما أنتم عليه من عادةِ صمتكم عن دعائهم))[١]. وقال تعالى ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافاتٍ ويقبضن﴾[٢]. فقال الزمخشري في تأويل الإتيان بالاسم أولا ثم بالفعل بعده: ((الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء والأصل في السباحة مدّ الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرُّك، فجيء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل على معنى أنهن صافات ويكون منهن القبض تارة بعد تارة كما يكون من السابح))[٣].

يؤوِّل بعضُهم هذا الفرقَ الدلاليّ بين الفعل والاسم بأنّ سببَ دلالة الفعل على التجدد في مقابل دلالة الاسم على الثبوت هو تضمُّنُ الفعلِ الزمنَ بخلاف الاسم[٤]، والزمنُ بطبيعته متجدد ينتقل من حال إلى حال، فاكتسب الفعلُ بما فيه من تضمن الزمن هذه السمةَ. ولهذا قارن الفخر الرازي معتمدًا على عبد القاهر

(١) الزمخشري: الكشاف ٢ / ١٣٨.
(٢) سورة الملك الآية ١٩.
(٣) الزمخشري: الكشاف ٣ / ١٣٨. وانظر أيضا تحليل عبد القاهر العبارة في قول الله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) وقوله (هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض) وبعض النماذج الشعرية في: دلائل الإعجاز ص ١٧٥ فما بعدها.
(٤) انظر فاضل السامرائي: معاني الأبنية في العربية ص ٩.

الجرجاني[١] بين مجيء الاسم "باسط" في قول الله تعالى ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾[٢] الدالّ على إثبات البسط للكلب فقط، ومجيء الفعل "يرزقكم" في قوله تعالى ﴿هل من خالق يرزقكم من السماء﴾[٣] منبهًا على أنّ ((المقصود بتمامه لا يحصل بمجرد كونه معطيًا للرزق، بل بكونه معطيًا للرزق في كل حين وأوان))[٤].

١. ٢. ٢. ٤ ـ التنكير والتعريف:

كان ينبغي ألا يوصف الفعل بتعريف ولا تنكير؛ لأن هاتين السمتين من سمات الأسماء، وبهما يُفرَّقُ بين الاسم والنوعين الآخرين (الفعل والحرف). غير أن علماء العربية الأوائل أثبتوا للفعل سمة التنكير، وللاسم السمتين معًا، أي: التنكير في سياق والتعريف في سياق آخر.

تواتر عند النحاة وصفُ الفعل بالتنكير في مقابل التعريف، وبنوا على هذه السمة تعليلَ بعض الظواهر النحوية. من ذلك ما علّلَ به ابنُ هشام قياسيةَ عمل المصدر إذا كان منونًا؛ قال: ((وإنما كان عمل المنون أقيس لأنه يشبه الفعلَ بكونه نكرةً))[٥].

---

(١) انظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٧٥ فما بعدها.
(٢) سورة الكهف الآية ١٨.
(٣) سورة فاطر الآية ٣.
(٤) الرازي: نهاية الإيجاز ص ١٠٧.
(٥) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٨٢.

يؤكد ابنُ جني كغيره تنكيرَ الفعل، بل لقد وصف الفعلَ بأنه موغل في التنكير[١]. والدليل على أنه نكرة أنه ((يجري وصفًا على النكرة وذلك نحو: مررت برجل يقرأ، فهذا كقولك: قارئ، ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفًا على النكرة))[٢]. ولعل دليله هذا، وهو كون الفعل إن تلا نكرةً أُعربت جملته نعتًا، وإن تلا معرفةً أُعربت حالا، هو السببُ في قول النحاة بتنكير الفعل؛ لأن الوصف إذا جاء كذلك أعرب الإعراب نفسه، والوصف اسمٌ من الناحية التركيبية فعلٌ من ناحية الدلالة كما سيأتي. لكن ذلك لا يسوِّغ أن يوصف الفعل بالتنكير؛ إذ إن ما يعرب نعتًا أو حالا هو الجملة، سواء أكانت اسمية أم فعلية، لا الفعل. ولهذا لا أرى صحة الاستناد إلى ذلك في وسم الفعل بشيء ليس من سماته أصلا كالتعريف أو التنكير، والتذكير أو التأنيث، والإفراد أو التثنية أو الجمع، مع أنه قد ورد عن الأقدمين ما يشعر بأن الفعل ربما يتصف بالتذكير أو التأنيث وبالإفراد والتثنية والجمع. غير أنهم يعنون في الغالب – مع التسامح في العبارة – ما يتصل بالفعل من الضمائر أو الحروف الدالة على نوع الفاعل وعدده. وذلك يختلف بالضرورة عن كلامهم على سمة التنكير التي ربما ألصقوها بالفعل على النحو الموصوف فيما

(١) انظر ابن جني: الخصائص ١ / ١٠٤.
(٢) ابن جني: الخصائص ٣ / ٢٣٤.

سبق[١].

أما السبب في تنكير الفعل والامتناع عن تعريفه عند ابن جني فهو ((أنه إنما الغرض فيه إفادته، فلا بد من أن يكون منكورًا لا يسوغ تعريفه؛ لأنه لو كان معرفة لما كان مستفادًا، لأن المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام. ولذلك قال أصحابنا: اعلم أن حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكورًا والمفاد هو الفعل لا الفاعل. ولذلك لو أخبرنا بها لا شك فيه لعجب منه وهُزئ من قوله، فلما كان كذلك لم يجز تعريف ما وضعه على التنكير))[٢]. وابن جني يشير بهذا إلى الإفادة بالفعل في الجملة بكونه مسندًا، ولا يفاد إلا بما هو نكرة غير معروف. وستتناول الفقرةُ التالية الفعلَ مسندًا.

١. ٣ ـ الفعل مسندًا:

قسم النحاة الأوائل الجملة في العربية إلى قسمين: اسمية كزيد قائم، وفعلية كقام زيد. وعدَّها ابنُ هشام ثلاثة بإضافة الظرفية، وهي المصدَّرة بظرف أو مجرور كـ "أعندك زيد" و"أفي الدار زيد". وأنكر على الزمخشري جعلها أربعة بإضافة الشرطية؛ وذلك لأنه يرى أن الشرطية من قبيل الفعلية[٣]. وقال ابن يعيش في

(١) ومع ذلك وجدت بعض الإشارات إلى أن الفعل أقرب إلى التذكير منه إلى التأنيث؛ لدلالته على المصدر، والمصدر جنس، والجنس مذكر. انظر ابن جني: سر صناعة الإعراب ١ / ٢٢٣ ـ ٢٢٤، والخصائص ٣ / ٢٤٧.
(٢) ابن جني: الخصائص ٣ / ٢٣٤.
(٣) انظر ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٩٢.

شرح كلام الزمخشري: ((واعلم أنه قسّم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية واسمية وشرطية وظرفية. وهذه قسمة أبي علي، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية. لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل. والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو "استقر" وهو فعل وفاعل))[١].

ومع أن بعض الباحثين المحدثين قد وصل بأنواع الجمل إلى عدد كبير يتجاوز الأربعة التي ذكرها القدماء[٢]، يجعل بعضهم الجملة في العربية جملة واحدة لا غير هي الجملة الفعلية، ويصنفون العربية على أساس أنها من ذوات التركيب الفعلي الذي يكون ترتيب الجملة فيها مبتدِئًا بالفعل ثم الفاعل: (ف فا)[٣]. فالجمل الاسمية من مثل "زيد قام" فاعلها مقدَّم وإن سُمِّيَ مبتدأً، والأصل: "قام زيد". فإن كان الخبر وصفًا كـ "زيد قائم" فهو بمثابة الفعل إذ الوصف في معنى الفعل كما هو معلوم. ولا يكون الخبر في حقيقة الأمر إلا كذلك؛ لأن الخبر الذي يبدو في ظاهره غير وصف نحو "خالد صاحبي" و"محمد رسول الله" لا يكون خبرًا إلا بما فيه من الوصفية كالصحبة في المثال الأول والرسالة في الثاني[٤]. على أن

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١ / ٨٨.
(٢) انظر عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية ص ٦١ وما بعدها، محمد عبادة: الجملة العربية ص ١٣٦ وما بعدها.
٣ انظر مثلا ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية ص ٢٥ فما بعدها، وعبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية ص ٨٤.
٤ يقول الأنباري في معرض سرده احتجاج الكوفيين لتضمن الخبر ضميرًا وإن كان اسمًا غير صفة: (لأنه في معنى ما هو صفة. ألا ترى أن قولك: زيد أخوك، في معنى:

الفاسي الفهري ـ وهو من الذين دافعوا عن هذه الوجهة ـ يفترض في هذه الحال رابطًا فعليًا مقدرًا هو "كان"[١].

فعلى هذا يكون التركيب الرئيس في العربية هو الجملة الفعلية، أما الاسمية فإنها محوَّلة عن الفعلية بتقديم الفاعل في المعنى على الفعل. ولعل مما يؤيد هذا الاتجاه ما ورد في التراث البلاغي العربي من أن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي يفيد التوكيد وتقوية الحكم. فكأنَّ الأصلَ تقديمُ الفعل على المسند إليه، ويُعْدَل إلى تأخيره وتقديم الاسم عنه لأداء غرض بلاغي معين هو التوكيد[٢]. الفعل إذًا ـ بناءً على هذا التحليل ـ هو ركن الإسناد الرئيس، أو بتعبير محمد إبراهيم البنا ((منبع الإسناد في التركيب))[٣]؛ لأنه من جهة أحد ركني الجملة (المسند والمسند إليه) بوصفه مسندًا، لكنه من جهة أخرى لا إسنادَ للاسم المرافق له إلا به، إذ لا جملة بالاسم دون الفعل أو شبهه، في حين أن الفعلَ يأتي مفردًا ويكون جملةً في الوقت

زيد قريبك، وعمرو غلامك في معنى: عمرو خادمك). الأنباري: الإنصاف ١ / ٥٦. وخرّج ابن جني تعلق الظرف في قول الشاعر: (هما أخوا في الحرب من لا أخا له * إذا خاف يومًا نبوة فدعاهما) فقال: (فعلق الظرف بما في "أخوا" من معنى الفعل؛ لأن معناه: هما ينصرانه ويعاونانه). الخصائص ٢ / ٤٠٥.

(١) انظر تفصيل هذا الاتجاه في عبد القادر الفاسي: اللسانيات واللغة العربية ص ١٠٥ فما بعدها.

(٢) انظر في إفادة التوكيد وتقوية الحكم بالعدول إلى الجملة الاسمية: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٢٨ وما بعدها، ومحمد بن علي الجرجاني: الإشارات والتنبيهات ص ٣٠ وما بعدها، ومحمد أبو موسى: خصائص التراكيب ص ١٧٠.

(٣) محمد البنا: الإعراب ص ٦١.

نفسه؛ لأنه يتضمن بالضرورة ضميرَ الاسم كما سيأتي. ويبدو في هذه الوجهة ما يناقض بعض ما قرره القدماء من أحكام، كالقول بإمكان أن يُستغنى عن الفعل في الجملة في مقابل عدم إمكان الاستغناء عن الاسم فيها، وكالقول بأولية الاسم من هذه الجهة كما تقدم.

٢ ـ الفعل ودلالة الصيغة:

يتميز الفعلُ عن قسيميه (الاسم والحرف) بأن له صيغًا ثابتة نسبيًّا. وللحركات في هذا النوع من الكلم أوضاع ثابتة ودلالات واضحة، ولهذا تميز عن الاسم باطراد قواعد التصريف وثباتها. وسنقف قليلا عند صيغة الفعل وحركات حروفه، وكيف كان الفعل كلمة منضبطة أمكن بسبب هذا الانضباط معرفةُ أحوالها التصريفية المختلفة، كما أمكن التوصل إلى دلالة صناعية معينة من خلال الصيغة لا غير.

من المعلوم أن فاء الفعل في الماضي المبني للمعلوم مفتوحة دائمًا، كما أنها في المبني للمجهول مضمومة، إلا أن تقتضي ضرورة صوتية خلاف ذلك[١]. أما العين فإن لحركتها في ماضي الثلاثي مع مضارعه أحوالا معروفة، أمكن بسبب معرفتها ضبط ما يسمى في الصرف بـ "أبواب الفعل الثلاثي الستة". وكذا الرباعي الذي هو بناء واحد (فَعْلَلَ) والملحق به لا غير. أما لام الماضي فإنها بالفتح دائمًا. وهكذا

(١) كالكسر في نحو (قيل وبيع...) كما هو معلوم.

استُقْري ما يزاد على هذه الأبنية من الأحرف فحُصرت أبنية المجرد والمزيد من الفعل، وأمكن ضبطُ قياسِها وحدُّها بحدود معينة واضحة، بخلاف الاسم الذي لا تكاد أبنيته المزيدة تحدها حدود[١]. أما المضارع فإن أربعة أحرف تزاد في أوله (أنيت)، تُفتح إن كان الفعل غير رباعي وتضم إن كان على أربعة[٢]، مع تحريك العين بما يقتضيه قانون أبواب الثلاثي الستة إن كان ثلاثيًّا. ويُكسر ما قبل الآخر إن كان غير ثلاثي، إلا ما كان مبدوءًا بتاء زائدة فيفتح. وأما الأمر فإنه المضارع بلا حرف مضارعة، فإن سكن أوله اقتضى ذلك أن يزاد في أوله همزة الوصل من أجل إمكان النطق بما أوله ساكن.

يعتمد بناء الصيغة الفعلية بالصورة الموصوفة فيما سبق على عدد من الحروف الصوامت الأصلية ينبني بها ما يسمى بالمجرد، وعدد آخر من حروف الزيادة؛ لأداء غرض ما من أغراض الزيادة التي فصلها الصرفيون في مؤلفاتهم، يُبنى بها ما يسمى بالمزيد. يقرر علماء العربية أن أكثر الأفعال المتصرفة ثلاثية الأصول. ومَنْ يتأمَّل صيغَ الأفعال في العربية يلحظ أن عددَ صيغ الرباعي مجردًا

---

(١) ذكر سيبويه من ابنية الأسماء ما يزيد على ثلاثمائة، ثم استدرك عليه اللاحقون ما سمي بـ "فوائت" سيبويه، ثم استدرك على هؤلاء من جاء بعدهم، حتى وصلت عند المتأخرين أكثر من ألف ومائتي بناء. انظر السيوطي: المزهر ٢ / ٤. وقال الرضي في أبنية الأسماء الكثيرة: (وشرح ذلك يطول. فالأولى الاقتصار على قانون يُعرف به الزائد من الأصل). الرضي: شرح الشافية ١ / ٥٠.

(٢) وإن كان قد ورد في بعض اللهجات الخاصة ـ في نطاق محدود بحدودها ـ كسر حرف المضارعة.

وملحقًا بالثلاثي، وكذا ما ورد من ذلك في الاستعمال والمعجم في صورة ألفاظ متداولة، عددٌ ضئيلٌ جدًّا لا يُقارن بالثلاثي ومزيده[١]. فإذا تجاوزنا الرأي الذي يقول بثنائية الألفاظ العربية، وهو قول اعتنقه عددٌ لا بأس به من الدارسين[٢]، يمكن أن نقرر أن الأصل في الفعل أن يكون ثلاثي الأصول. وقد يدل على ذلك - إلى جانب دليل الكثرة المشار إليه - تعدُّدُ مصادر الثلاثي الذي عدّه بعض الباحثين دليلا على تعدد المعنى وعلى اختلاف اللهجات[٣]، وهو ما يشير من طرف آخر إلى سعة استعمال الثلاثي وانتشاره بين الجماعات المختلفة المتكلمة بالعربية، أما ما يزاد على الثلاثي ويجري به الاستعمال في نطاق واسع أيضًا فإنه في الغالب يزاد لمعنى، وتصبح الصيغ المزيدة عندئذ دالةً على معان ذكرها العلماء في باب "معاني الزيادة" كما هو معلوم.

لا يتجاوز الثلاثي المجرد - مع كثرته وسعة استعماله - ثلاثة أبنية هي: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ. والسبب في عدم إمكان أن تتجاوز أبنيته هذا العدد هو المحافظة على الصيغة. إذ إن الفاء لا بد أن تكون مفتوحة دائمًا في المبني للمعلوم؛ فرقًا بين المعلوم والمجهول. ودلالة الفتحة هنا دلالة صيغية كما هو واضح. أما العين فكل

---

(١) يقول ابن جني في الخصائص ١ / ٥٧: (والثلاثي عاريًا من الزيادة، وملتبسًا بها، مما يبعد تداركه، وتتعب الإحاطة به).
(٢) انظر توفيق شاهين: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ص ١٠ - ١٢.
(٣) فاضل السامرائي: معاني الأبنية في العربية ص ١٧ - ٢٠.

ما يمكن أن تأتي محركة به هو الحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) ولا تأتي ساكنة؛ لئلا تخرج الصيغة عن الدلالة بهيئتها على الفعلية، فعدم السكون علامة في صيغة الفعل مقابل وجودها في بنية الاسم، وعدم العلامة علامة كما سيأتي. فإذا قارنا ذلك مع أبنية الاسم الثلاثي رأينا الفرق واضحًا؛ إذ جاء من الثلاثي ((جميع ما تحتمله القسمة، وهي الاثنا عشر مثالاً، إلا مثالاً واحدًا... وهو فِعُل؛ وذلك لخروجهم من كسر إلى ضم))[١]. ومما يلفت النظر أن ابن جني جَعَلَ للمخالفةِ في حركة عين الفعل الثلاثي بين ماضيه ومضارعه (فَعَل يفعُل، وفعَل يفعِل، وفعِل يفعَل) دلالةً صيغية؛ إذ تدُلُّ كلُّ صيغة على زمان معين، ((وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع؛ إذ الغرض في صيغ هذه المُثُل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجُعِل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان))[٢].

وليس للرباعي المجرد إلا وزنٌ واحد هو فَعْلَلَ. وهذه الزنة لا بد من المحافظة عليها بحركاتها وسكناتها من أجل الدلالة بالصيغة على الفعلية. ولهذا لم يمكن إدغام ما تماثلت فيه اللامان الأخيرتان كجَلْبَبَ مثلا؛ لئلا تختلَّ الصيغة

---

(١) ابن جني: الخصائص ١ / ٦٢. وقد جاء منه فِعُل كالحِبُك في بعض القراءات الشاذة. ويلاحظ أن المتفق عليه من أبنية الاسم الثلاثي عشرة، لم يستثن من القسمة العقلية إلا الانتقال من كسر إلى ضم، ومن ضم إلى كسر، وقد ورد نحو دُئل. والسبب فيما استثني واضح، وهو مجرد الاستثقال.

(٢) ابن جني: الخصائص ١ / ٣٧٦.

بالإدغام فتخرج عن الفعلية، وليس ذلك لمجرد الدلالة على أن الكلمة ملحقة، وإن كانت هذه العلة (أي: علة الإلحاق) هي ما يكاد الأوائل يجمعون على أنها سبب فك الإدغام[١].

وأما حركة آخر الكلمة التي تقتضي من النحاة في الاسم عادةً الاجتهاد في التخريج على أكثر من وجه فإنها في الفعل منضبطة، لا مجال فيها للتخريج إلا في نطاق محدود جدًّا. فإذا كانت الأسماء كلها معربة إلا ما استثني منها (كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحو ذلك) فإن الأفعال كلها مبنية إلا المضارع إذا لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد المباشرة. ولهذا قيل: إن الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال، كما ينقل ذلك مؤرخو الخلاف النحوي عن أنَّ هذا مذهب البصريين، وإنْ كان الكوفيون يرون أن الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال معًا[٢].

يبنى الفعل الماضي على الفتح (الظاهر أو المقدر) إلا إذا تصلت به الضمائر التي تقتضي بناءه على السكون أو على الضم. ويبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه إلا إذا دخلت علية نون التوكيد فيبنى على الفتح. ويبنى المضارع على الفتح إن اتصلت به نون التوكيد المباشرة، وعلى السكون مع نون النسوة. ويعرب

(١) ينظر مثلا ابن جني: الخصائص ٣ / ٢٣٥.
(٢) ينظر مثلا الزجاجي: الإيضاح ص ٧٧ - ٨٢، والجمل له أيضا ص ٢٦٠، والسيوطي: همع الهوامع ١ / ٤٤.

المضارع رفعًا بالحركة الأصلية الضمة (ظاهرة أو مقدرة)، وبثبوت النون إن كان من الأفعال الخمسة، ونصبًا بالفتحة أو بحذف النون، وجزمًا بحذف حركة أو بحذف النون.

من الواضح هنا أن الإعراب في الأفعال يختلف عن الإعراب في الأسماء اختلافًا بيّنًا. فالأسماء هي المحتاجة بالأصالة إلى الإعراب لتتبين به المعاني الوظيفية التي يقع فيها الاسم من فاعلية ومفعولية وحالية ونحو ذلك. أما الفعل المعرب (وهو المضارع) فإن الإعراب فيه لا يبين إلا تجردَه في حال الرفع، ووجود النواصب والجوازم في حالي النصب والجزم[١]. والبناء في الفعل أيضًا ليس كالبناء في الأسماء؛ إذ هو في الأسماء لبيان ما يثبت آخره منها على حال واحدة وهو في المحل معرب، وأما في الأفعال فليس كذلك. ثم إن الإعراب في الأسماء يصف أحوال العمل في الجملة واختلاف علاقات التأثر والتأثير بين العوامل ومعمولاتها، في حين أن الأفعال كما يقول الأنباري: ((تدل على ما وضعت له بصيغها؛ فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبسًا فيها))[٢]. ولعل هذا

---

(١) يقول الزجاجي: (قال بعضهم: الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معًا أن الأفعال أيضًا تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء... فإن كان اختلاف المعاني اوجب للأسماء الإعراب عندكم فلاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها... فالجواب عن هذا الاحتجاج: يقال للمحتج: إن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها؛ لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها). الزجاجي: الإيضاح ص ٨١. وانظر الجمل له أيضًا ص ٢٦٠.

(٢) الأنباري: أسرار العربية ص ٢٥.

الفرق هو الذي أشعر الدارسين المعاصرين بضرورة أن يختلف تحليل معرب الأسماء ومبنيها عن تحليل معرب الأفعال ومبنيها وألا تتفق التسميتان لظاهرتين تركيبيتين مختلفتين. فآثروا تسمية ما يوسَم به الفعلُ بـ "الوجه"، وقرر بعضهم أنَّ ((ما يبدو إعرابًا في الفعل هو مجرد التباس صرفيٍّ بين سمتين مختلفتين تركيبيًّا: سمة الوجه الفعلية، وسمة الإعراب الاسمية)) [١].

يميل بعض الدارسين إلى توحيد الوجهة في النظر إلى ما يوسم به الفعل ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، وإلى وَحدة التسمية في "الصرفيات" التي تتصل بالأفعال، سواء أكانت هذه الصرفيات حركاتٍ أم كانت حروفًا، بوصفها علامات للوجه أو بوصفها علامات إعراب صرفية تختلف ـ بطبيعة الحال ـ عن علامات الإعراب التركيبية في الأسماء [٢]. ولهذا بدا في ضوء هذه النظرة أن الأفعال جميعها معربة إعرابًا صرفيًّا، إما للدلالة على الزمن [٣] كما هو عند بعض التوليديين كفاب "**Fabb**" وزاغونا "**Zagona**" والفاسي الفهري مثلا، وإما لتحقيق مقولة الوجه التي تظهر المخالفة الصيغية بين الفعل ونظيره الاسم فقط دون أي

---

(١) محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية ص ٧٩.
(٢) انظر الفاسي الفهري: البناء الموازي ص ٤١.
(٣) انظر ما سيأتي في هذه الدراسة تضمن الفعل الزمن في الفقرة رقم (٥).

دور دلالي زمني أو تركيبي كما هو عند الرحالي[١].

وأيا ما كانت وجهة التحليل للحركات التي تسم طرَفَ الفعل، أو تلك التي تكون مع حروفه الداخلية، فإن ما يهمنا ـ ما دمنا بصدد عرض خصائص الفعل الذاتية التي لا تفارقه بقطع النظر عن مواقعه التركيبية وعن تضامه مع غيره ـ هو أن نقرر حال الفعل دون النظر إلى الاختلاف في طرائق التحليل؛ لأن هذه الحال ثابته لا تتغير بتغير وسائل النظر إليها وتفسيرها، فالظواهر ولا شك مستقلة عن طرائق تفسيرها. ولهذا يكفي أن نقول هنا: إن للأفعال صيغًا تميز أبنيتها تمييزًا واضحًا، وهي صيغٌ مطردة يمكن بها تمييزه شكليًّا بمجرد النظر عن الاسم والحرف. ولهذا قال تمام حسان: ((هناك صيغ محفوظة قياسية مبوبة إلى ستة أبواب للفعل الثلاثي، وهناك صيغ أخرى محفوظة قياسية للأفعال مما زاد على الثلاثة، ثم هناك صيغ من كل ذلك لما بني للمعلوم وصيغ أخرى لما بني للمجهول. ومن هنا يمكن لنا أن نميز الفعل بهذه الصيغ من غيره من أقسام الكلم بمجرد معرفة الصيغة، وبهذا تمتاز الأفعال عن بقية الأقسام))[٢].

سمى ابن جني الدلالة المستفادة من مجرد صيغة الفعل "الدلالة

---

(١) ردّ الرحالي ادعاء فاب وزاغونا والفهري وبن مامون أن الإعراب في الفعل زمني، ودعوى الفهري أن الإعراب الزمني تقوم بإسناده أدوات النفي، وعكسه قول بن مامون: إن الإعراب يسنده الزمن دون أداة النفي. وأطال في الاحتجاج لعدم الدلالة الزمنية في إعراب الفعل، وأن الإعراب في الفعل ليس إلا لتحقيق مقولة الوجه لا غير. انظر محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية ص ٩٤ وما بعدها.

(٢) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٦.

الصناعية". إذ يفرق ابنُ جني بين ثلاثة أنواع من الدلالة في الألفاظ كـ "قام" مثلا، هي: الدلالة اللفظية كدلالته على الحدث أي: القيام، والدلالة المعنوية كدلالة معناه على فاعله، والدلالة الصناعية وهي: الدلالة المأخوذة من الصيغة التي تفيد كونه فعلا ماضيًا مهما كانت حروفه. يقول ابن جني: ((وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قِبَل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزَم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضرورات))[١].

يشير ابن جني بالنص السابق إلى أن صيغة الفعل وحدها تكفي لأن تكون وحدة صرفية "**morpheme**" دالةً من غير نظر إلى الحروف التي يؤدي تألفها معًا إلى معنى ما. وهذه هي الدلالة المأخوذة من "الصيغة" مقابل الدلالة المأخوذة من "الاشتقاق". ولعل من بين أوضح آيات اعتماد العربية على الصيغة للدلالة على الفعلية ما نلحظه حين نقارن العربية بغيرها من هذا الجانب. إذ تعتمد بعض اللغات الغربية ـ من بينها الإنجليزية ـ على النبر "**stress**" لنقل اللفظ من الاسمية إلى الفعلية؛ فالفرق في كلمة "**import**" مثلا بين كونها اسمًا وكونها فعلا هو فرق في موضع النبر لا غير، وكذا نحو "**desert**" و"**export**" ونحو

(١) ابن جني: الخصائص ٣ / ١٠٠.

ذلك. أما العربية فإنها تشتق صيغًا فعلية من "الناقة" مثلا نحو استنوق، ومن "العطر" نحو عطَّر، ومن "الرأس" نحو رأس... إلخ؛ اعتمادًا على دلالة الصيغة. فالصيغة هنا تُعدُّ البديل في العربية من النبر في الإنجليزية، وهي دلالة مورفيمية كاملة. والحق أن دلالة الصيغة في العربية من أهم ما يميزها بين اللغات الأخرى، كما سيأتي بعد قليل.

ولا يخفى أن الفعل إذا نُظر إليه من وجهة نظر مورفيمية يُلحظ فيه مقارنةً بالاسم والحرف اجتماع عدد من المورفيمات الدالة فيه بصورة إلزامية لا تنفك عنه ولا ينفك عنها، تؤدي كل واحدة منها وظيفة صرفية معينة، ويؤدي الفعل بها مجتمعة معنى صرفيًا عامًا. إذ ((حين نقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر فسنجد مثلا أن الفعل (ضرب) بمفرده يؤدي وظيفة الإسناد للغائب؛ لأنه عبارة عن الفعل والضمير... ومثل ذلك أيضًا في الفعل المضارع بمفرده حيث يدل المورفيم (يـ) وهو سابقة على أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب. ومثل ذلك في التاء في تضرب والهمزة في أضرب والنون في نضرب... وكل ذلك يتم بواسطة المورفيم الذي يكون السابقة))[1]. وسيتبين في الفقرة الآتية أثر الأمور التي يتضمنها الفعل بالضرورة في التركيب.

لا بد من التنبيه هنا على أن صيغ الفعل الدالة ليست فقط الصيغ الثلاث

(١) حلمي خليل: الكلمة ٥٨ ـ ٥٩.

(الماضي والمضارع والأمر) بل يعد من تصريفات الأفعال أيضًا المشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول.. إلخ، وكذلك المصادر. صحيح أن هذه الكلمات أسماء من الناحية التركيبية، لكنها تختلف عن سائر الأسماء من جهة أن فيها حروف الفعل، وكل منها يدل على معنى هو فرع عن معنى الفعل المستفاد من حروفه. ولهذا تعامل النحاة مع هذه الكلمات على أنها تختلف عن غيرها من الأسماء، وميزوها عنها بكونها أسماء تجري على أفعالها[1]. ومما لا شك فيه أن هذه الأنواع لها صيغ واضحة دالة بهيئتها على معانيها: اسم الفاعل واسم المفعول وما إلى ذلك.

٣ ـ الفعل يتضمن الاسم بالضرورة:

٣. ١ ـ نوع الفاعل وعدده:

يأتي الفعل في بعض اللغات ـ كالإنجليزية مثلا ـ مجردًا "**infinitive**" لا يتضمن في داخله اسمًا. أما في العربية فلا فعلَ مجردًا، بل لا بد من تضمنه ضمير الاسم بنوعه (أي: المذكر أو المؤنث) وعدده (أي: مفردًا أو مثنى أو جمعًا) ولا فكاك للفعل من ذلك. فإذا نُطق بفعل مثل "كتب" اقتضى ذلك أن يكون هناك

(١) ويعد المناطقة ألفاظ المشتقات من الأفعال التي يسمونها الكلم. انظر الفارابي: الفصول الخمسة (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي الجزء الأول) ص ٧٠. وذكر ابن مالك في لامية الأفعال مع تصريف الأفعال تصريف المصادر والمشتقات. انظر ابن الناظم: شرح لامية الأفعال (فهرس الأبواب والفصول). كما سمى الرضي المشتقات والمصادر "الأسماء المتصلة بالأفعال" تمييزًا لها عن الأسماء التي لا حدث فيها. انظر ما سيأتي في الفعل وتضمن الحدث (الفقرة رقم ٤).

كاتب مذكر مفرد، ولا سبيل إلى غير ذلك[١]. وينطبق هذا الأمر على ما يشبه الفعل من الصفات؛ إذ هي قد أشبهت الفعل من طريق هذا الاقتضاء ومن طريق العمل كالفعل تمامًا. ولعل هذا الأمر الذي يتميز به الفعل في العربية هو أساس الفكرة القائلة إن لكل فعل فاعلا، وليس مجرد الاعتقاد أن العقل لا يتصور وجود الفعل من غير موجده، كما يذهب إليه بعض الباحثين[٢]. ولهذا أيضًا نشأ في الدرس النحوي الاعتقاد بعدم جواز حذف الفاعل بخلاف معمولات الفعل الأخرى، فكان الفاعل عمدة وسائر المعمولات بعده فضلات، واستشكل النحاة حذف الفاعل في مواضع مخصوصة نصّوا عليها[٣]. وسنقف فيما يأتي عند نوع الفاعل المتضمن في الفعل وعدده.

أما من جهة النوع فإن أغلب الدارسين يعدون ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية من أعقد الظواهر وأغمضها[٤]. وذهب عدد منهم في مناقشة الظاهرة،

---

(١) قال الزجاجي في الإيضاح ص ١٠٠: (والفعل إذا ذكر لم يكن بدٌّ من الفكر في فاعله؛ لأنه لا ينفك منه ويستحيل وجوده من غير فاعل).

(٢) ربط على سبيل المثال نصر حامد أبو زيد بين مصطلح الفاعل والاعتقاد بأن لكل أثر مؤثرًا ولكل فعل فاعلا. انظر نصر أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل ص ١٩٥، ٢٠٠. وكذا ربط عبد الله العروي بين مفاهيم نحوية كالاسم والفعل وتصورات السلف للكون والإنسان. انظر عبد الله العروي: مفهوم العقل ص ٣٥٩.

(٣) ينظر مثلا ابن هشام: المغني ص ٣٠١، ٧٩٢.

(٤) انظر مثلا صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص ٨٦، وإبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص ١٦٤ ـ ١٦٥، وعيسى برهومة: اللغة والجنس ص ٤٧ وما بعدها، وبرجشتراسر: التطور النحوي ص ١١٢.

وبيان سبب غموضها، إلى ربطها بتصور العرب للكون والعالم بناء على ما جعلوه من المخلوقات مذكّرًا أو مؤنثًا، مقارنين في ذلك بين العرب وغيرهم من الأمم من خلال النماذج اللغوية العربية وغير العربية، من غير أن ينظر هؤلاء الدارسون إلى خصوصية نظام الإسناد والفعل في العربية.

يذهب فنسنك "**Wensinck**" مثلا إلى أن فكرة التأنيث عند العرب والساميين عمومًا تأثرت بعوامل دينية، وأخرى مرجعها التقاليد والمعتقدات، جعلت من المرأة غموضًا وسحرًا، فسموا الظواهر الطبيعية التي خفي عليهم تفسيرها بأسماء مؤنثة، بجامع ما بينها وبين المرأة من سمات مستقرة في الأذهان[١]. ويرجع فليش " **Fleisch**" فكرة التأنيث في العربية إلى التعبير عن طبقة الأدنى والأقل في القيمة[٢]. ويقترب من هذه النظرة عبد الله الغذامي حين يعيد التذكير والتأنيث في العربية إلى أسباب ثقافية يهيمن فيها الرجل على اللغة ويمارس بها فحولته وإقصاءه للأنثى[٣]. وفي عكس هذا الاتجاه يُعيد عصام نور الدين إضافة لواحق التأنيث بالإناث إلى ((نوع من تعظيمهنَّ وتبجيلهنَّ والخوف منهنَّ والتوق

---

(١) انظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص ١٦٣، وعصام نور الدين: مصطلح التذكير والتأنيث ص ١٨ - ١٩.
(٢) انظر هنري فليش: العربية الفصحى ص٩٤.
(٣) انظر عبد الله الغذامي: المرأة واللغة (فصل: الأصل التذكير؟) ص ١٥ فما بعدها. وانظر مناقشة حمزة المزيني لفكرة انحياز اللغة إلى جانب الذكر ضد الأنثى عند الغذامي؛ إذ أحال المزيني التهمة المنسوبة إلى اللغة على الثقافة بدلا من اللغة: حمزة المزيني: مراجعات لسانية ٢ / ١٢٩ وما بعدها.

إليهنَّ))[١].

عارض بعض الدارسين إعادة ظاهرة التذكير والتأنيث المشكلة إلى الأسباب الدينية والاجتماعية. واكتفى آخرون بالإقرار باستعصاء الظاهرة على الضبط والتقعيد، وبأن الاصطلاح وحده هو الذي عامل لفظًا ما معاملةَ المذكر وآخر معاملة المؤنث[٢]. غير أني لم أجد من الدارسين من حاول الوصول إلى علة معينة لوجود هذه الظاهرة المشكلة حقًّا.

أعتقد أن سبب هذا العسر ناشئ من هذه الخاصة التي اختص بها الفعل وشبهه في العربية، وأشرنا إليها قبل قليل، وهي عدم وجود الفعل المجرد بل لا بد من اقتضاء الفعل بالضرورة اسمًا بنوعه وعدده. إذ إن "ضرب" مثلا ـ بلا زيادة على لفظ الفعل الماضي من الضرب ـ يدلُّ على فاعل مذكر غائب بالضرورة، فإن كان الفاعل مؤنثًا لزم إلصاق تاء التأنيث به من آخره. فعدم العلامة في الحالة الأولى علامة[٣] على التذكير، أي: مورفيم الصفر **"zero morpheme"** تقابل علامة التأنيث في الحالة الثانية، ولا ثالث لهاتين الحالتين. واللفظ في الحالة الأولى

(١) عصام نور الدين: مصطلح التذكير والتأنيث ص ٢٣.

(٢) انظر محمود السعران: علم اللغة ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦.

(٣) يقول الأنباري في أسرار العربية ص ٨٠: (فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر لكنت تصبغ أحدهما مثلا وتترك صبغ الآخر؛ فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر. فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء).

الدالة على التذكير، وإن بدا في الظاهر غير موسوم "**unmarked**"، هو في الحقيقة موسوم "**marked**" بعدم العلامة أو بالصفر. وعلى هذا لا يخلو فعلٌ في العربية من أن يكون واضح الإسناد إما إلى مذكر وإما إلى مؤنث، أي: أن العربية تَبَنَّتْ هذا النوع من المغايرة بين فعل وآخر بحسب المغايرة في نوع المسند إليه، وذلك بإلصاق المورفيم الدال على المسند إليه في المسند، مخالفةً بذلك طائفةً أخرى من اللغات، كالانجليزية التي يأتي فيها الفعل مثل "**go**" ونحوه مجردًا من كل لاحقة، بحيث يستوي فيه الإسناد إلى كل واحد من الجنسين، وليس فيه من الحروف ما يدل على ما يرد قبله أو بعده أمذكر هو أم مؤنث، فهو من هذه الناحية غير موسوم. واستتبع هذا النظام المتبع في الإسناد في العربية أن تتعيَّن أيضًا صورة الوصف المشتق المسند بحسب جنس الموصوف المسند إليه، مثلما تعينت في الفعل؛ فإذا كان الموصوف بالقيام مثلا رجلا قيل: "قائم" وإن كانت امرأة قيل: "قائمة"، ولا ثالث لهاتين الحالتين. وبناء على ذلك يكون لزامًا أيضًا أن تتنوع الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة تنوُّعًا نابعًا من طبيعة الإسناد؛ فيؤتى بكل واحدة منها في الجملة بحسب ما يقتضيه جنس المسند إليه.

هذا النظام اللغوي الذي اختار لنفسه أن يسم الفعلَ والوصفَ بحسب جنس المسند إليه في كل تركيب هو المسؤول عن وضع المتكلم في مواجهة التجنيس في كل مرة ينطق فيها فعلا أو صفًا. فلما لم يكن في نظام الجملة العربية الإسناد إلى جنس محايد، مع أن المحايد الذي لا يتصف بذكورة أو أنوثة موجود في الخارج، كان لا بد للمتكلم أن يضفي على ذلك الذي في الخارج أحد الجنسين

إما المذكر وإما المؤنث لا محالة. فإن أراد المتكلم التعبير عن طلوع الشمس فليس أمامه من خيار إن نطق بجملة فعلية إلا أن يقول:"طلعت، أو تطلع الشمس" فتصير مؤنثة، أو أن يقول:"طلع، أو يطلع" فيكون قد عاملها معاملة المذكر. ولو نطق بجملة اسمية ما وجد من الخيارات إلا أن يقول:"الشمس طالعة" فتكون مؤنثة، أو"طالع" فيكون عاملها معاملة المذكر. وليس له الحرية في أن يعدها "محايدا". ولذلك لا يبقى لدى الدارسين من مجال في الاجتهاد إلا تأويل سبب ميل المتكلم إلى أحد الأمرين وترك الآخر، لا تعليل سبب عدم استبعاد الأمرين معًا[١].

ولهذا أرى أن اتجاه المتكلمين نحو تذكير بعض الألفاظ وتأنيث بعضها الآخر هو عملٌ تالٍ لما يقتضيه نظام لغتهم. ومن ثم يكون صحيحًا على نحوٍ ما أن نتحدث عن تخيل الجماعة اللغوية أن بعض الجوامد أقرب إلى التأنيث وبعضها الآخر أقرب إلى التذكير، ولكن ليس على أنَّ ذلك ما انبنى عليه النظام اللغوي، بل العكس هو الصحيح، وهو أن النظام ألجأ إلى هذا النوع من التخيل وفرضه فرضًا. فلا غرابة بناء على ذلك أن تختلف الجوامد، فيجري على بعضها اعتبار معين وعلى بعضها الآخر الاعتبار المقابل. ومن الطبيعي في الوقت نفسه أن يؤدي ذلك إلى اختلاف لغات القبائل في التذكير والتأنيث، فما هو مذكر عند بعض

(١) انظر محمد الغامدي: تانيث اللغة، جريدة الرياض العدد ١١٨٦٩، السنة ٣٧، ٢٦ رمضان ١٤٢١هـ.

العرب عده آخرون مؤنثًا [1]. ومن هذه الجهة كان لا بد بداهة من أن تعدم هذه المسألة القياس والاطراد. وقد أدرك أكثر الأوائل عدم إمكان التوصل إلى قياس مطرد لهذه المسألة، وقرروا الشيء نفسه الذي قرره بعض المحدثين بشأن عدم القياسية في المسألة كما تقدم. ذكر الفراء مثلا أن المذكر والمؤنث مما يدرك بالرواية، ولا يدرك علمه بالقياس [2]، وقال ابن التستري: ((ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدَّعي بعضُ الناس)) [3]. ومن هذه الجهة صنَّفَ هذان العالمان وغيرُهما كتبًا في الألفاظ التي تُذَكَّر وتؤنث في لغات القبائل العربية المختلفة [4].

وكما اختلف تذكير اللفظ وتأنيثه بين لهجة وأخرى، أي: على مستوى

(١) يقول السيوطي مثلا في المزهر ٢ / ٢٧٧: (أهل الحجاز: هي التمر، وهي البر، وهي الشعير، وهي الذهب، وهي البسر. وتميم تذكر هذا كله). وقد عقد السيوطي في كتابه بابا لما يذكر في لغة قبائل معينة ويؤنث في لغة بعض القبائل الأخرى، وما يذكر ويؤنث في لغة واحدة، ونحو ذلك.

(٢) الفراء: المذكر والمؤنث ص ١١. وانظر أيضا عصام نور الدين: مصطلح المحايد ص ١٩.

(٣) سعيد بن إبراهيم بن التستري: المذكر والمؤنث (كتاب منشور في موقع شبكة مشكاة الإسلامية على الإنترنت) ص ١. وانظر أيضًا كلامًا مشابهًا لهذا في: ابن وهب: البرهان في وجوه البيان ص ٣٢٩.

(٤) في التراث مؤلفات عديدة مشهورة في المذكر والمؤنث لعدد من النحاة واللغويين، منهم الفراء والمبرد وأبو حاتم السجستاني وأبو موسى الحامض وابن جني وابن فارس وابن الأنباري وغيرهم. وتنحو هذه المؤلفات في مجملها نحو رصد ما في لغات القبائل من ألفاظ تعامل في بعضها على أنها مذكرة وفي بعضها الآخر على أنها مؤنثة. وكذلك فعل السيوطي في باب من المزهر كما سبقت الإشارة إلى ذلك قريبًا.

الجماعة، اختلف المتكلمون في داخل اللغة الواحدة في معاملة الشيء الواحد تذكيرًا وتأنيثًا. ومن أبرز الشواهد على ذلك ما أجازه النحاة في أسماء الأمكنة من التأنيث على إرادة البقعة والتذكير على إرادة البلد، وكذلك أسماء القبائل بالتذكير على إرادة معنى الآباء أو الحيّ، وبالتأنيث على إرادة القبيلة[١]. ولعل هذا نفسه ما يفسر وجود مسائل عدم التطابق بين ضمير الفعل والفاعل المجازي المعلومة. أما الحكم على تصورات العرب عن ذكورة الكائنات أو أنوثتها فلا بد فيه - فيما أرى - من النظر إلى أن نظام الإسناد في العربية يلجئ إلى سبغ التجنيس ارتجالا في كثير من المقامات، ولا بد من النظر إلى الاختلافات الحاصلة في ذلك على المستويين الفردي والجمعي، وهو ما لا يمكن الوصول معه إلى وصف مجمل تصورات العرب وصفًا واحدًا في كل حين. ولعل من أظهر الشواهد على ذلك مجيء الأسماء العربية موزعة بصورة اعتباطية بين التذكير والتأنيث، سواء أكانت مسمياتها أمورًا مهمة عند العرب، أم مما لا وزن له في حياتهم[٢].

(١) انظر المبرد: المقتضب ٣ / ٣٦٠ (باب أسماء الأحياء والقبائل)، وعصام نور الدين: مصطلح المحايد ص ١٤٨ - ١٥٠. وينظر أيضًا ما حكاه ابن جني من أن أبا عمرو بن العلاء سمع بعض العرب يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقال له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟ ابن جني: سر صناعة الإعراب ١ / ١٢.

(٢) ولهذا السبب وردت ألفاظ مترادفة أو متقاربة أو لا فرق بينها في الأهمية، بعضها مذكر وبعضها مؤنث، ولا مسوغ من المعنى لتذكير أحدها وتأنيث الآخر. فالشجاعة مؤنثة والكرم مذكر، وكذلك: النجدة والشرف، والخطيئة والإثم، والعزة والكبر، والدناءة والذل، والحرب والقتال، والقوس والرمح، والصخرة والحجر، والأكمة والسفح، =

وأما من جهة العدد فإن اتصال ضمير الفاعل بالفعل ضرورة ـ كما تقدم ـ يقتضي تضمن الإفراد والتثنية والجمع بصورة لازمة، مثلما لزم ذلك في النوع. فكما أن الفعل إذا جاء مجردًا من علامة التأنيث دل مباشرة على التذكير في الفاعل يكون عدد الفاعل في الفعل المجرد واحدًا، ويؤتى بضمير الاثنين إن كان مثنى والجمع إن كان جمعًا.

هاتان الجهتان (أعني: تضمن الفعل نوع الفاعل وعدده) تعني أن نظام الإسناد في العربية يعتمد على "المورفيم الصفري" في الجهتين معًا؛ إذ عدم علامة التأنيث جُعل للدلالة على التذكير، وعدم علامة التثنية والجمع للدلالة على الإفراد. وهو مما تعتمد عليه اللغات كثيرًا بسبب الحاجة إلى "الاقتصاد اللغوي" الذي يوفر عليها عناء الكثير من العلامات متى كان ذلك ممكنًا ولا يؤدي إلى لبس. هذا الأمر يقتضي منا في هذا الموضع أن نعرض في الفقرات التالية ضمير الفاعل وعلاقة المورفيم الصفري بهذا الضمير، وكذلك لواصق الفعل الدالة على الفاعل أو ضميره، ثم اقتضاء الفعل للمعمولات الأخرى.

٣. ٢ ـ ضمير الفاعل:

إذا كان فاعل الفعل غير مفرد وجب أحد أمرين: إما أن يظهر الفاعل، وإما أن يتصل بالفعل ضميره. فتقول: ذهب الرجلان أو الرجال أو النسوة، والرجلان

والشمس والقمر، والصحراء والجبل، والنافذة والباب، والساحة والفناء، والغرفة والبيت، والحنطة والبر، وهلم جرًا.

ذهبا أو الرجال ذهبوا أو النسوة ذهبن. أما إذا كان مفردًا ولم يذكر الفاعل فلا بد أن يتصل بالفعل ضمير الفاعل، تقول: الرجل ذهب، والفاعل ضمير مستتر في "ذهب". فعدم العلامة في الفعل "ذهب" هو علامة أيضًا على كون الفاعل مفردًا مذكرًا.

يهمنا هنا الآن أن نؤكد عدم إمكان خلو الفعل من فاعله، وأنّ اقتضاء الفعل الفاعلَ اقتضاءٌ لازم مهما كان معنى الفعل ومهما كانت حروفه. هذا الاقتضاء يجعل من الفاعل شيئًا ظاهرًا في العبارة أو مقدرًا، أي: لا يحذف. وقد أدى اعتماد العربية على نظام المورفيم الصفري إلى وجود الفاعل مع عدم ذكره، وليس لأن المنطق يقتضي صدور الفعل من فاعل. إذ إن المنطق نفسه يقتضي معمولات أخرى لا يمكن تصور حدوث الفعل إلا بها، كظرف المكان مثلا؛ إذ لا فعل إلا في مكان وزمان. لكن نظام الإسناد المتحدث عنه فيما سبق أدى إلى تفاوت في معمولات الفعل وجودًا وعدمًا، وَجَبَ فيه وجودُ الفاعل في كل حال مثلما وجب النصُّ على نوعه وعدده، وتفاوتت المعمولات الأخرى بحسب الحاجة وجودًا وعدمًا، كما سيأتي.

أعرب النحاةُ على الفاعلية الضمائرَ المتصلة بالفعل من نحو (ذهبتُ، ذهبا، ذهبوا، ذهبن... إلخ، يذهبن، يذهبان، يذهبون، تذهبين... إلخ، واذهبا، اذهبي، اذهبوا، اذهبن). أما ما لم يظهر أو يظهر له ضمير فعدوه ضميرًا مستترًا نحو (ذهبَ، ذهبتْ، أذهبُ، تذهبُ، نذهبُ، اذهبْ). وعدوا التاء الساكنة في آخر الماضي علامة تأنيث، والنون في الأفعال الخمسة علامة إعراب، ونون التوكيد

حرفًا دالا على التوكيد. وانبنى تحليلهم للواصق التي كانت بآخر الفعل المجرد من الحركات (اللواحق) بعد اتصال الفعل بالضمائر والحروف على جعلها حركات داخلية، شأنها شأن حركات حروف الكلمات الداخلية الأخرى.

لقد أدّى تضمُّنُ الفاعل بالضرورة في الفعل إلى جَعْل الفعل وَحْدَةً جملةً؛ لاكتمال ركني الإسناد: (الفعل والفاعل) بمجرد ذكر الفعل، إذ هو المطلوب لقيام جملة كاملة. فمع أن الإعراب في الفعل ليس كالإعراب في الأسماء، إنما هو إعراب بمعنى آخر - كما تقدم - يصبح الفعل أيضًا مستحقًّا للإعراب الذي في الأسماء، من جهة كونه مع الفاعل المتضمَّن فيه جملةً تحل محل الأسماء فتعرب إعرابها. فيحل محل الخبر ويكون موضعه الرفع، وحالا فموضعه النصب، وصفة فيتبع ما قبله، وهكذا، كما هو معلوم في باب الجمل التي لها محل من الإعراب.

٣. ٣ - المعمولات الأخرى:

إذا كانت الأفعال تقتضي الفاعلَ على وجه الإلزام والضرورة، مهما كان المعنى المستفاد من حروف الفعل ومهما أريد للعبارة أن تؤديه، كما سبق بيان ذلك، فإنها تتفاوت في اقتضاء ما عدا الفاعل من المعمولات بحسب تفاوت معاني الأفعال المستفادة من حروفها، وبحسب ما تقتضيه العبارات أو ما يراد لها أن تؤديه. ما يعين ضرورة وجود المفعول به مثلا أو عدم وجوده هو نوع الفعل ومدى اقتضاء معناه للمفعول به، وهو أن يكون الفعل مما يصل أثره إلى شيء، وهو الفعل "المتعدي"، فيحتاج بعد ذكره إلى ذكر الاسم المؤثَّر فيه، وما ليس كذلك وهو الفعل "اللازم". وقد يراد للعبارة مع ذلك أن تؤدي معنى بلاغيًا معيّنًا فيحذف

المفعول به مع فعل متعدٍّ، كما هو معلوم في مباحث الحذف والذكر البلاغية[1]. أما بقية الفضلات فإنها امتداد للجملة الرئيسة المكونة من جزأين هما المسند والمسند إليه بحسب ما يراد للمعنى من امتداد في البيان أو الإجمال.

هذا التفاوت البين في الأفعال بين اللزوم والتعدي لواحد أو اثنين أو ثلاثة، تبعًا للمعنى المستفاد من حروف الأفعال ومدى تطلب كل فعل منها لوجود معموله المؤثِّر فيه، وهو المفعول، لفت أنظار الدارسين إلى وجوب التفريق بين الأفعال عند النظر إليها من جهة علاقتها بالمفاعيل، وعدم معاملتها جميعًا بطريقة واحدة. ولو نظرنا إلى نيابة المفعول به عن الفاعل إذا بني الفعل للمجهول لوجدنا أن هناك إشكالاتٍ تطرأ على التركيب في هذه الحال بسبب طروء أمور متعارضة. إذ إنه إن كان لا بد أن يقام المفعول به أو ضميره مُقام الفاعل أو ضميره بالضرورة؛ للسبب نفسه الذي أوجب الفاعل بالضرورة أيضًا كما تقدم، فإن ذلك يتعارض مع التفاوت في اقتضاء الفعل للمفعول به بين اللزوم والامتناع. وهو الأمر الذي جعل النحاة يقدمون ابتداءً امتناع بناء المجهول، وكذا اسم المفعول، من اللازم الذي لا مفعول له. لكنْ لما لم يكن ممكنًا البقاء على المنع؛ لأن اللغة لم تمنع ذلك، جاز البناء للمجهول مع إقامة أشياء أخرى غير المفعول بشروط معلومة.

---

(١) ينظر في بلاغة حذف المفعول به، وأغراض حذفه، عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٥٤ فما بعدها.

يُفرِّق عبد القادر الفاسي الفهري بين أنواعٍ من الفعل يختلف معها بناء كل نوع منها للمجهول، ويختلف تبعًا لذلك البناء لغير الفاعل. ويؤكد أن ليس كل مبني لغير الفاعل مبنيًّا للمفعول؛ فإنَّ ((البناء لغير الفاعل منه ما هو مبني للمفعول، ومنه ما هو مبني للمبهم. فالأول يُبنى من المتعدي أو المتعدي سعةً، والثاني من اللازم. وهناك من القيود ما ينطبق على الطبقة الفرعية الأولى دون الثانية، وكذلك العكس))[١]. ويُثبت الفهري فروقًا واضحة في تحليل النماذج تبعًا للفرق بين بناء الفاعل للمفعول وبنائه للمبهم، وتبعًا للفرق بين ((ثلاثة أنواع من البنى المحورية: بنية الأفعال الساكنة، وهي لا تتضمن أي دور دلالي منزوع، وبنية الأفعال الملازمة للبناء لغير الفاعل، وهي تتضمن دورًا دلاليًّا منزوعًا بصفة دائمة، وبنية الأفعال العادية المبنية لغير الفاعل، وهي الأفعال التي يأتي منها المعلوم والمجهول بخلاف سابقتها، وتتضمن دورًا دلاليًّا منزوعًا إلا أن ذلك ليس بصفة ثابتة))[٢].

وبناء على هذه الفروق لا يسلِّم الفهري للقدماء عدَّ الجار والمجرور في نحوِ "سير بزيدٍ" نائبًا عن الفاعل كما ذهب إلى ذلك ابن السراج (الأصول) وغيره. ويعارض تبعًا لذلك ما ترتب على تصورات القدماء في هذا السياق وما بنوا عليه من أحكام، كمنعهم تقدم الجار والمجرور؛ إذ لا يقال: "بزيدٍ استُهزِئ" نظرًا إلى

(١) الفاسي الفهري: المعجم العربي ص ٩٨.
(٢) المصدر السابق ص ٩٨.

أن المركب الحرفي بمنزلة الفاعل والفاعل لا يتقدم على فعله[١]. وكمنعهم أن يكون الحرف للتعليل فلم يجيزوا "جيء للتصالح" نظرًا إلى إنزال المركب الحرفي منزلة المفعول له الذي يمتنع أن ينوب عن الفاعل؛ لذهاب معنى العلة عند انتقاله إلى حكم الفاعلية[٢].

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته في هذا السياق أن التأمل في معاني مثل هذه الأفعال ومدى اقتضائها من حيث الدلالة لمعمولاتها في حال بنائها للمجهول يؤدي إلى استنتاج أمرين: أحدهما: أن اشتراط النحاة لبناء الفعل للمجهول من اللازم (وكذا لأنْ يُبنى منه اسم المفعول) أن يُعدّى بحرف جر أو ظرف أو مصدر مختصين، وإن كان مفيدًا في رفع الإبهام عن الفعل، لا يكفي في تعيين نائب الفاعل الذي لم يكن في الأصل مفعولا مباشرًا. فقولهم: سير يومُ الجمعة (برفع اليوم) وسير يومَ الجمعة (بنصب اليوم) يختلفان اختلافًا بيّنًا؛ إذ معنى الرفع يتضمن معاملة "سار" اللازم معاملة المتعدي، وكأن اليوم قد وقع عليه فعل السير، فهو إذًا من قبيل نيابة المفعول المباشر عن الفاعل. أما معنى النصب فيتضمن وقوع السير وحصوله، واليوم ظرف جاء لرفع الإبهام عن الفعل لا غير. والأمر الآخر الذي يمكن استنتاجه هو أن ما يسوغ في المعنى ويسير مع المقصود بـ "سير بزيد" هو حصول السير، فكأن معنى "سير": حصل السير، أو وُجد، أو نحو ذلك،

(١) انظر المصدر السابق ص ٦٨.

(٢) انظر المصدر السابق ص ٦٩.

وهو معنى تام. أما "بزيد" فظرفٌ حاله كحاله مع المبني للمعلوم، ولا فرق بين الحالين إلا بقدر حاجة الفعل هنا إلى رفع الإبهام عنه، وهي حاجة قد تطرأ كذلك في سياق المبني للمعلوم. وستتبين هذه المسألة بصورة أوضح عند الحديث عن تضمن الفعل للحدث فيما يأتي[1].

ومما تجدر الإشارة إليه في بيان التفاوت الدلالي للأفعال الذي يتبعه تفاوت في اقتضاء المعمولات هو أن حديث الفاسي الفهري المشار إليه فيما سبق يأتي في سياق دعوته إلى تنميط الأفعال وجعلها أنواعًا تصلح لأن تكون مداخل معجمية، بدلا من التعامل معها معجميًّا بصورة فردية وكأنها جميعًا نمط واحد. ويلتقي مع هذه الرؤية من هذه الزاوية (أي: تنميط الأفعال) ما عرضه مثلا علاء الحمزاوي بوصفه نمطًا خاصًا من الأفعال له سمات في العلاقة حتى بفاعله فضلا عن مفعولاته، وسماه "الأفعال اللاشخصية" ويقابل في اللغات الغربية "**impersonal verbs**". وذكر أن الأفعال في العربية على ثلاثة أنواع، ((الأول: أفعال شخصية، أي: أنها تُسنَد لفاعل شخصي مثل: كتب، كرم، شرف، تكلم، أكل، جرى، وقع... الثاني: أفعال لاشخصية بصورة مطلقة، أي أن فاعلها الدلالي اسم معنى، ومن أمثلة هذه الأفعال: ينبغي، يمكن، يجوز، يجب، يتحتّم، يستحيل، يجدر، أو ليس لها فاعل دلالي، ومن أمثلة هذه الأفعال: طالما، كثرما،

(١) انظر الفقرة التالية رقم (٤).

قصرما، شدّما، قلّما، عزّما". الثالث: أفعال صالحة أن تكون شخصية، وصالحة أن تكون لاشخصية بيد أن تقييدها مرتبط بنظام الجملة وسياقها الدلالي، فهما اللذان يحددان كون الفعل فعلا شخصيًّا أو فعلا لاشخصيًّا بحيث إن الفعل إذا أسند لفاعل شخصي فهو ذو نظام تركيبي أو سياق دلالي يمنعه من إسناده لفاعل لاشخصي، وكذلك إذا أسند لفاعل لاشخصي، فنظام جملته أو سياقه الدلالي يمنعه أن يُسنَد لفاعل شخصي، ومن أمثلة هذه الأفعال في القرآن: تمّ، حقّ، حلّ، شجر))[١]. وفي الاتجاه نفسه خصَّ بعضُ الباحثين أنواعًا معيّنة من الأفعال بدراسات تبين ما فيها من سمات ودلالات وأحكام تركيبية خاصة تنفرد بها دون غيرها. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر دراسة محمد غاليم عن أفعال الوضع والإزالة، وقد استظهر فيها ما في هذا النوع من الدلالات وما تختص به من الأحكام التركيبية[٢].

ويكفي أن نتذكر أن هناك طائفة كبيرة من الأفعال لا تأتي إلا بصيغة المبني للمجهول، سموها الأفعال المبنية للمفعول، وألف فيها عدد من الدارسين كتبًا،

---

(١) علاء الحمزاوي: الأفعال اللاشخصية في العربية (بحث منشور في مجلة كلية الآداب بالمنيا، أكتوبر ١٩٩٨ م). ص ١٤.

(٢) محمد غاليم: عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى (ضمن كتاب: اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، لعدد من المؤلفين، تحرير عبد القادر الفاسي الفهري) ص ١١ - ٢٩.

وجمعها بعضهم في هيئة معاجم[١]. وأن الأفعال منها الناقص ومنها التام، ومنها المتصرف ومنها الجامد، منها اللازم ومنها المتعدي إلى واحد والمتعدي إلى اثنين والمتعدي إلى ثلاثة، منها ما لا فائدة في ذكره ولا تتبين دلالته إلا بمكملات الزمان أو المكان أو الحال أو الاستثناء.. إلخ. يكفي هذا لنحكم بأن الفعل متنوع بتنوع حروفه التي تؤلف معناه؛ ولهذا لا يمكن الوصول إلى قانون يحكم مدى اقتضائه المعمولات التي تلي الفاعل، أو ما يسمى الفضلات. ولهذا نقول إن من خصائص الفعل في العربية الاختلاف والتباين في مدى اقتضاء ما عدا الفاعل.

٤ ـ الفعل وتضمن الحدث:

يشار كثيرًا في الدرس النحوي إلى مدلولي الفعل: الحدث والزمن. تعني هذه الإشارة المتكررة إلى الحدث ابتداءً أن الفعل يتضمن الحدث الحاصل المفهوم من لفظ الفعل، ومن أجل ذلك سمي الفعل فعلًا[٢]. ومعلوم أن بعض النحاة كانوا يسمون الحدث وحده بالفعل، وكذلك المصدر الذي هو اللفظ الدال على الحدث[٣]. يُفهم هذا التضمن للحدث من مجموع حروف الفعل المتآلفة معًا،

---

(١) من ذلك مثلًا: ابن علان الصديقي: إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل (نشره حسن شاذلي فرهود في مجلة الدراسات اللغوية، مج ٣، ع ٤، شوال ـ ذو الحجة ١٤٢٢هـ ص ٩ ـ ١١١). ونهاد العلي: معجم الأفعال المبنية لغير الفاعل.

(٢) انظر الزجاجي: الإيضاح ص ٥٣، وانظر أيضا العكبري: اللباب ١ / ٤٤ ـ ٤٥.

(٣) يقول أبو علي الشلوبين: (الفعل يقع على المعنى الصادر عن الفاعل كمدلول القيام مثلا، وعلى اسمه وهو القيام، وعلى قسيم الاسم والحرف). الشلوبين: التوطئة ص ١١٥.

ويبقى متضمَّنًا فيها مهما اختلفت الصيغة، يقول الشلوبين: ((الفعل يدل على المصدر بحروفه؛ ولذلك لا تختلف دلالته عليه عند تغير صيغه نحو قام ويقوم وقم؛ لم تختلف دلالتها على القيام))[١]. كما أن تضمُّنَ الحدثِ يرافقه في الوقت نفسه تضمنٌ للزمن، ويمكن فهم ذلك من قولنا: إن لفظة "كتب" لا بد أن تتضمن حصول الكتابة في زمن ماض متقدم على زمن النطق بها. كما يمكن التعبير عن هذا الحدث بلفظ مستقل لا يتضمن الزمن هو المصدر الذي قيل إنه الأصل والفعل مشتق منه[٢].

لعل تضمُّنَ الفعل حدثًا بالضرورة هو السببُ الرئيس في كثيرٍ مما التصقَ بالفعل دلاليًّا وتركيبيًّا. هو السبب في كون الفعل عند النحاة أقوى العوامل اللفظية، وما في الصفات والمصادر من الحدث يجعلها تشبهه فتعمل عملَه بما فيها من معناه، أي: بما تتضمنه من الحدث. ولهذا أطلق الفراء مثلا على طائفة من الأسماء مصطلح الفعل ((والرابطةُ بين هذه الأسماء التي أطلق عليها الفراءُ مصطلح الفعل هي أنَّ هذه الأسماء مشتقة وأوصاف))[٣]. بل قد تعمل ألفاظ أخرى غير المصادر والصفات عمل الفعل بما فيها من رائحته، كعد النحاة

(١) الشلوبين: التوطئة ص ١١٤.

(٢) ينظر في هذه مسألة أصل الاشتقاق الأنباري: الإنصاف ١ / ٢٣٥. وانظر ما سبق في علاقة الاشتقاق بأولية اللفظ وكذا الفعل والصيغة، وانظر أيضا ما سيأتي قريبا في الكلام على بعض المذاهب في أصل الاشتقاق.

(٣) عوض القوزي: المصطلح النحوي ص ١٦٨.

الإشارة والتنبيه من عوامل الحال مثلا لأنه في معنى: أشير وأنبه[١]، وكعدّهم حرفَ النداء عاملا لأنه بمعنى أنادي[٢]. وخرّجوا على الشبه القوي بالفعل إعمالَ الحروف الناسخة النصب والرفع في جملة واحدة، كما يعمل الفعل الرفعَ في الفاعل والنصبَ في المفعول. إذ إنهم قرروا أن عمل هذه الحروف إنما هو بسبب أنها أشبهت الفعل لفظًا ومعنى[٣].

ومن بين أهم تجليات تلازم الفعل والحدث، وأنه لا حدثَ بلا فعل ولا فعلَ بلا حدث، أن أسماء الذوات يمكن تحويلها إلى أفعال بما فيها من معنى الحدث لا غير. لقد سبقت الإشارة عند الحديث عن الصيغة[٤] إلى إمكان تحويل كلمة "الرأس" وهي اسم ذات إلى كلمة رَأَسَ وهي فعل (رأَسَ، يرأَسُ، ارأَسْ)،

(١) ينظر مثلا ابن هشام: المغني ص ٨٦٥.
(٢) ينظر مثلا العكبري: اللباب ١ / ٣٢٩، والزمخشري: المفصل ص ٩٠.
(٣) نص سيبويه على ان سبب إعمال الحروف الخمسة هو شبهها بالفعل، فنصبت ورفعت، وإن كان منصوبها مقدمًا على المرفوع لأنها في العمل فرع على الأفعال. انظر سيبويه: الكتاب ٢ / ١١٨. وعدد أبو البركات الأنباري خمسة أوجه من المشابهة بين النواسخ والفعل، بسببها أعملت الحروف. انظر الأنباري: الإنصاف ١ / ١٧٧ - ١٧٨. أما الزجاجي فسمى علة المشابهة في هذا ونحوه بالعلة القياسية، قال: (فأما العلة القياسية فان يقال لمن قال نصبت زيدًا بإنّ في قوله: إن زيدًا قائمٌ: ولِمَ وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته. فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظًا، والمرفوع مشبه بالفاعل لفظا. فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ، وما أشبه ذلك). الإيضاح ص ٦٤.
(٤) انظر ما سبق في الصيغة في الفقرة رقم (٢).

وكذلك يمكن تحويل الناقة إلى استنوق، والأسد إلى استأسد، والعطر إلى عطَّر، والرَّجْل إلى ترجَّل، والعين إلى عاين، وهكذا. ولعل هذا الملحظ هو ما جعل عبد الله أمين يقرر اطراد اشتقاق العرب من الذوات، وإن كان ذلك مخالفًا لأصل القياس عند النحاة وهو الاشتقاق من المعاني. إذ أدار كتاب الاشتقاق كله على فكرة "قياسية" الاشتقاق من الذوات، وعلى تدعيم نظريته في أصل الاشتقاق، وهي أن المشتقات والمصادر مشتقة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات، وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات، وقد أشرنا إلى ذلك سلفًا. وهذا معناه تحويل الذوات إلى أفعال بما فيها من الحدث، ثم يعقب ذلك الاشتقاق من هذه الأفعال في هيئة مصادر ومشتقات[١]. فالاشتقاق من هذه الأسماء عنده منظور فيه إلى الأحداث التي تصدر عن الذوات وما تفعله، فالرأس يرأس، والعين تعاين، والمستأسد يفعل فعل الأسد، وهكذا. ومن هذه الناحية عقد ابن جني في الخصائص بابًا في "الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف" ذكر فيه انتزاع معنى الفعلية من أسماء أعلام، وكذلك في مقدمة كتابه المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة[٢].

إذا نظرنا إلى مذهب عبد الله أمين بشيء من التأمل فسنجد أن مما يعضد نظرته أن المُحَسّات سابقة للمعقولات، والماديات سابقة للمعنويات. لكننا سنجد

---

(١) انظر عبد الله أمين: الاشتقاق ص ١٤ وما بعدها.
(٢) انظر ابن جني: الخصائص ٣ / ٢٧٢ فما بعدها، ومقدمة كتاب المبهج، له أيضًا.

أيضًا أن الأمور ليست من الوضوح بالقدر الكافي الذي يجعلنا نسلِّم له تسليمًا كاملا بما رتبه من تدريج في الاشتقاق من الذوات إلى الأفعال ثم إلى المصادر والمشتقات. ذلك أنه يصعب التيقن من أن اسم الذات دائمًا كان الأول ثم جاء منه الفعل. ولعله لا يخفى أننا اليوم نسمي أشياء في حياتنا المعاصرة كالسيارة ونحوها بما يلحظ فيها من حدث؛ فاسم الحدث فيها سابق على اسم الذات. ومن يرى بعض نصوص الأقدمين في أمور مماثلة لا بد أن يلحظ مبلغ الصعوبة في الوصول إلى حكم ثابت بالطريق التي سلكها الاشتقاق، أمن الذات أم إليها. إن قول ابن جني مثلا: ((الاشتقاق تجد له أصولا، ثم تجد لها فروعًا، ثم تجد لتلك الفروع فروعًا صاعدةً عنها، نحو قولك: نَبْتٌ فهو الأصل؛ لأنه جوهر، ثم يُشتق منه فرع هو النبات وهو حدث، ثم يشتق من النبات الفعل فتقول: نَبَتَ. فهذا أصل وفرعٌ وفرعُ فرعٍ))[١] الذي يفهم منه أن الذات هي الأصل، ثم يشتق منها المصدر، ثم يشتق من المصدر الفعل، لا دليل قاطعًا به. ثم إنه هو نفسه جعل لفظ الغنم مشتقًّا من الغنيمة، والخيل من الاختيال، والناقة من التنوق والجمل من الجمال، والبقر من بقر بطنه إذا شقها[٢].

إذا كان تحويل اسم الذات إلى فعل هو بداية طريق الاشتقاق، كما يقول عبد الله أمين، فربما كان عدم وضوح أسبقية الذات على معنى الحدث الذي به يمكن

(١) ابن جني: الخصائص ٣ / ٢٤٢.
(٢) انظر المصدر السابق ٢ / ١٢٢.

تحويل الاسم إلى فعل هو الذي جعل فؤاد ترزي يتبنى موقف عبد الله أمين بعد تعديل هذه الجزئية. إذ يرى ترزي أن أصل الاشتقاق هو الأفعال، و((هذه الأفعال بدورها قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتُقّت من أسماء جامدة أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف))[١]. غير أن ما يهمنا في سياق هذا البحث ليس إثبات الاتجاه الذي سلكه الاشتقاق، بل ما يهم في المقام الأول هنا هو ملاحظة المرحلة التي بها تصبح الكلمة حاملة معنى الحدث فتصير بذلك قابلة لأن يؤخذ منها معان متنوعة نابعة من معنى الحدث. ثم إننا ـ كما مر في فقرة سابقة ـ قررنا أن هذه المسألة توشك أن تكون مانعًا من القطع بالأوليّة في النوعين (الاسم والفعل) وتقدم أحدهما على الآخر.

وفي جميع الأحوال نلحظ الصلة بين بعض أسماء الذوات والحدث واضحة. ولهذا يلح ابن جني في مواضع متفرقة على هذه الصلة؛ ففضلا عما سبق إيراده من اشتقاق الغنم من الغنيمة والخيل من الخيلاء ونحو ذلك، يربط بين "العرب" و"الإعراب" الذي يعني الإبانة والوضوح؛ لأن العرب تعزى إليها الفصاحة، وجَعَل ذلك يشبه تخصيص علم "الفقه" بهذه التسمية من فَقِه الشيءَ إذا علمه، ثم جُعِل ذلك اسمًا علمًا على عِلْم الشريعة، وكذا "النحو" من القصد، ومصطلح "البناء" من الأبنية الثابتة بخلاف ما يتحول كالخيمة والمظلة في مقابل

(١) فؤاد ترزي: الاشتقاق ص ٧٠.

مصطلح "الإعراب" من الإبانة لبيان المعنى باختلافه... إلخ[١]. وقد نرى في سياقات كثيرة أن اللغويين والنحاة والصرفيين يلجؤون إلى مثل عمل ابن جني المشار إليه، فيجعلون "الكلام" على سبيل المثال مأخوذًا من الكلم وهو الجرح. ومنه نحو ما ذكره ابن منظور عن ابن الأعرابي من أن ((المرأة إنما سميت أنثى من البلد الأنيث؛ لأن المرأة ألين من الرجل، وسميت أنثى للينها))[٢]. وقد تلجئ الصناعة إلى مثل ذلك، أي إلى تحويل الاسم إلى فعل، أو الاعتقاد بمعنى الفعلية في الاسم؛ إذ إن الحاجة إلى الاشتقاق لتعيين أصول الكلمة، والاشتقاق أقوى أدلة الزيادة الثلاثة كما هو مقرر عندهم[٣]، تجعلهم ينظرون إلى كلمة الدار مثلا على أساس أنها واوية، وأنها من دار يدور، ولولا هذا العمل ما عرف للألف أصلٌ ما[٤]. ولهذا يمكن أن نقول إنهم يتجهون بأنظارهم في تعيين أصول اسم الذات إلى الفعل المستعمل من مادته ضرورة، فكأن التسمية حينئذٍ منظور فيها إلى الفعلية، وإن أدى ذلك بهم إلى جعل الفعل سابقًا على الاسم في الاشتقاق. ومن هذه

---

(١) انظر ابن جني: الخصائص ١ / ٣٥ فما بعدها.

(٢) ابن منظور: لسان العرب مادة (أنث). وانظر تعليق تمام حسان على الحكاية التي وردت في التراث على سبب تسمية منى بما يمنى فيها من الدماء، ورمضان من الرمضاء، وقضاعة من تقضع بطنه إذا أوجعه، واليمن من اليُمْن... إلخ. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) انظر ابن الحاجب: الشافية ص ٧٠.

(٤) ينظر ابن جني: الخصائص ١ / ١٢١، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ص ٤٨.

الزاوية خرَّج ابن جني همز "الحائط" وهو اسم جوهر على طريقة همز اسم الفاعل الذي له فعل مُعَلٌّ؛ إذ كأنه من الحوط، وكذا الحائش والعائر[١].

يعد الحدث المتضمن في الفعل، وفي المصادر والمشتقات، وفي الأسماء التي يلحظ فيها معنى الفعل أو التي يمكن أن تُحوَّل بما فيها من المعنى إلى الفعل وشبهه، هو الجامع بين هذه الأصناف معًا، وهو ما يجعلها مجموعة متجانسة في مقابل الأسماء التي لا حدث فيها ولا اتصال لها بالفعل، أو حين تدل على مجرد الذات فلا تُحوَّل إلى الفعل وشبهه، كرجل وفرس وجعفر وسفرجل ونحو ذلك. ومن الطريف أن الرضي قد علل اختيار الصرفيين للميزان الصرفي حروفَ "ف ع ل" دون غيرها بأن السر في ذلك هو أن الذي يوزن بها في الغالب ما يطرد في هذا المعنى وهو الفعل ومَعَه ما سماه "الأسماء المتصلة بالفعل" وهي المصادر والمشتقات؛ إذ ((لا تجد فعلا ولا اسمًا متصلا به إلا وهو في الأصل مصدر قد غُير غالبًا بالحركات كضَرَبَ وضُرِبَ أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب. وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خال من هذا المعنى كرجل وفرس وجعفر وسفرجل، لا تغيير في شيء منها عن أصل. ومعنى تركيب "ف ع ل" مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها؛ إذ الضرب فعل، وكذا القتل والنوم، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك

(١) انظر ابن جني: الخصائص ١ / ١٢٠ - ١٢١.

أيضًا في معناه))[١].

قرر النحاةُ للمشتقات (وقد سموها أيضًا الصفات) الدلالةَ على الحدث وصاحبه. وأثبتوا لها بما فيها من الحدث والشبه بالفعل والمصدر أمرين، أحدهما: العمل، فترفع فاعلا أو نائب مفعول، وتنصب مفعولا به، وتعمل في باقي المعمولات كالحال والمستثنى والمفعول المطلق والظرف وغير ذلك. والأمر الآخر: تحمُّل الضمير. ومن أجل نظر النحاة إلى الاشتقاق من زاوية "العمل" و"تحمل الضمير" الذي تلتقي فيه الصفة مع الفعل تبلور عندهم مفهوم الاشتقاق بطريقة تختلف إلى حد ما عن مفهومه عند الصرفيين واللغويين[٢]. فدخل في المشتقات عند النحاة مع الأسماء التي تجري على أفعالها المنسوبُ والمصغَّرُ؛ إذ المنسوب يرفع نائب فاعل كاسم المفعول، والمصغر يتحمل الضمير.

أما الأفعال الناقصة كـ "كان" فمع أن عددًا قليلا من النحاة يثبت لها الدلالة على الحدث المطلق غير المعين[٣] ينكر أكثرهم دلالتها وهي ناقصة على الحدث، ولهذا لا يعدها بعضهم من الأفعال أصلا، وأنها وإن اشتركت مع الأفعال في التسمية تختلف عنها في أهم سمات الفعل الرئيسة، وهي سمة الدلالة

---

(١) الرضي: شرح الشافية ١ / ١٣.
(٢) أنجزنا دراسة هي الآن قيد النشر في (مفهوم الاشتقاق بين النحاة والصرفيين واللغويين).
(٣) يثبت الرضي للأفعال الناقصة حصول حدث مطلق، ويكون تعيينه في خبره، وفي الخبر زمن مطلق تعيينه في الفعل الناقص. انظر الرضي: شرح الكافية ٤ / ١٨٢.

على الحدث[١]. وقد سماها بعض المناطقة "الأفعال الوجودية" تمييزًا لها عن سائر الأفعال التامة التي تحمل خصائص يمكن من خلالها النظر إلى هذه الأفعال الوجودية أو الناقصة بوصفها أقرب إلى الأدوات منها إلى الأفعال[٢].

وبعد هذا العرض لتلازم الفعل والحدث تجدر الإشارة إلى أنَّ أهميةَ تضمن الفعل للمحدث لا تقتصر على كونه عاملا في ألفاظ أخرى، ولا في الجانب الدلالي المشار إليه وحسب. فإنَّ من الأمور المؤثِّرة في التركيب التي تستوجب الحديث عنها هنا علاقةَ الفعل بالحدث الكامن فيه وبما يعبر عن ذلك الحدث وهو المصدر. إذ إن كلَّ فعلٍ يتعدى بالضرورة إلى مصدره، حتى إنْ كان لازمًا لا يتعدى إلى مفعول به؛ ولذلك قال بعض النحاة: إن المصدر هو المفعول حقيقة[٣]؛ لأن ضرب زيدٌ عمرًا مثلا تعني أنَّ المفعولَ على الحقيقة هو الضرب، وجلسَ زيدٌ تعني أنَّ المفعولَ هو الجلوس. من هنا ينبغي عدُّ ضمير المصدر هو النائب عن الفاعل إذا بني الفعل اللازم للمجهول. فجُلِسَ على الكرسيِّ، وقُعِد في المكان، ونحو ذلك، يعني أن فعل الجلوس مثلا قد حصل؛ فلا فائدة في إقامة شبه الجملة مُقام الفاعل، ولا سيما أن المعنى لا يستقيم بهذه الإقامة. وكذلك قولنا: سير يومَ الجمعة، وسير يومُ الجمعة كما تقدم في الفقرة السابقة. وهذا هو الفرق الذي رأى الفاسي الفهري

(١) انظر المبرد: المقتضب ٣ / ٣٣، ٩٧.
(٢) انظر الغزالي: معيار العلم ص ٢٠٥
(٣) ينظر مثلا العكبري: اللباب ١ / ٤٤، وابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٢٢٦.

بناءً عليه وجوب التفريق بين المبني للمفعول، وهو ماله مفعول، وما هو مبني لغير المفعول، أي: المبهم[١]. وبهذا التوجيه يكون النائب عن الفاعل مع اللازم هو الحدث الذي هو المفعول، أي: الضمير العائد على المصدر.

٥. الفعل وتضمن الزمن:

يدور في الدراسات النحوية واللغوية منذ عقود جدلٌ حول الدلالة الزمنية في العربية. والملاحظ أن كثيرًا من الباحثين العرب يدخلون إلى الحديث في هذه المسألة من مدخل الدفاعِ عن العربية والردِّ على أولئك الداخلين إلى المسألة نفسها من مدخل مضادٍّ يتهم العربيةَ بالقصور في التعبير عن الزمن مقارنةً بغيرها من اللغات. لقد دفعت دراساتٌ متعددةٌ القولَ بقصور العربية في الأداء الزمني، وذلك بعرض ما تؤديه العربية من تدرج في مستويات الأزمان الماضية والحاضرة والمستقبلة، وصل بها بعضهم إلى ستة عشر مستوى في كل زمن من الأزمان الثلاثة، وتصل باختلافها في الإثبات والنفي، والتوكيد وعدمه، وبتنوع ما يدخل على الفعل من الأدوات والأفعال الأخرى ونحو ذلك، إلى المئات[٢].

ولعلَّ سببَ الإشكال الرئيس في هذه المسألة ينبع من ربط الزمنية في العبارة بالفعل وحده. إذ لما لُحظ أن الفعل يتضمن الزمن بالضرورة كما أسلفنا، ولما قورنت دلالة الفعل على زمن مطلق في العربية بدلالة الفعل على مستويات

(١) انظر الفقرة السابقة رقم (٣. ٣).
(٢) ينظر مثلا محمد الريحاني: اتجاهات التحليل الزمني ص ١٩ فما بعدها.

الأزمان المتعددة في غير العربية، ساد انطباعٌ بلزوم دلالة الفعل على أزمنة محددة ومستويات متعددة من جهة، وساد انطباع بقصور العربية عن أداء هذه المستويات من جهة أخرى بسبب عدم أداء الفعل لذلك.

غير أن اضطراب التصورات في العلاقة بين الفعل والزمن لم يقف عند حد التأرجح بين الاعتقاد بقدرة العربية على الأداء الزمني الدقيق وعدمه بصفة عامة، ولا عند حد الاعتقاد بلزوم أن يؤدي الفعل على وجه الخصوص أداءً زمنيًا دقيقًا تتعدد مستوياته على النحو المعروض فيما مضى. بل تجاوز الأمر ذلك إلى اضطراب بعضِ التصورات في انقسام الفعل إلى صيغه الثلاث، فنشأ تبعًا لذلك ما نسميه هنا بـ "إشكال تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر". ونرجو أن تجيب السطور التالية عن المسألتين معًا: مسألة الدلالة الزمنية، ومسألة إشكال التقسيم.

الزمن وإشكال تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر:

من المعلوم أن الأشياء والظواهر يمكن تقسيمها عدة تقسيمات مختلفة. ولكنْ لا بد من أن يُبنى كلُّ تقسيم منها على أساسٍ محدد واضح، فيكون اختلاف التقسيم بناء على اختلاف أساسه. ولهذا قَسَّم النحاة الفعلَ من حيث الصحةُ والاعتلال إلى صحيح ومعتل، ومن حيث أصالة الحروف وزيادتها إلى مجرد ومزيد، ومن حيث التصرف والجمود إلى متصرف وجامد، وهكذا. عُرفت هذه الأقسام وتبينت لأن أساس التقسيم فيها معروفٌ بيِّن. غير أن أحد تقسيمات الفعل الضرورية التي لا غنى عنها في كثير من مناحي التحليل، وهو تقسيمه إلى ماض ومضارع وأمر، لم يكن الأساس الذي جرت القسمة بناء عليه واضحًا كل

الوضوح، بل شاب هذه المسألة قدر من الغموض والالتباس.

شاع بين عامة الدارسين الأوائل كونُ هذا التقسيم مبنيًا على الدلالة الزمنية؛ فالماضي دال على الزمن الماضي، والمضارع يدل على الحال، والأمر يطلب به فعل شيء في المستقبل. رأى بعض هؤلاء أن هذا الأمر بدهي؛ إذ الأفعال ترتبط بحركة الزمان التي هي حركة الفلك، فلا بد أن تنقسم الأفعال إلى هذه الأقسام الثلاثة بالضرورة. قال ابن يعيش: ((لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قِبَل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك: ماض ومستقبل وحاضر))[١].

كما أن استقرار أساس التقسيم الزمني عند النحاة الأوائل على هذه الصورة ينبع عن فهم قول سيبويه: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))[٢] فهمًا يصرف الصيغ الثلاث للدلالة على الأزمنة الثلاثة، وإن اشترك المضارع في الدلالة على الحاضر والمستقبل معًا. وهو ما عبر عنه البطليوسي بقوله: ((وقد قال سيبويه حين قسّم الأفعال إلى الماضي والحال والمستقبل ثم مثّلها: فأما بناء ما مضى فذهب وسمع

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٧ / ٤.
(٢) سيبويه: الكتاب ١ / ١٢.

وحمد ومكث. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهبْ واقتلْ واضربْ، ومخبرًا: يذهب ويضرب ويقتل ويُضْرَبُ. فجعل المستقبلَ كما ترى نوعين: نوع خالص للاستقبال لا شركة فيه للحال وهو صيغة الأمر. ونوع مشترك بين الاستقبال والحال وهو الذي يراد به الإخبار))[١]. ولهذا قيل في تعريف أنواع الفعل الثلاثة عند المتأخرين: الماضي ما دل على حدث في زمان ماضٍ، والمضارع ما دل على حدث في زمن حاضر أو مستقبل، والأمر ما دل على طلب حدث في المستقبل[٢]. هذا وتكاد كتب النحو التعليمية الحديثة كلها تسير على هذه التفرقة بين الأقسام الثلاثة.

لكن هذا الذي يبدو في الظاهر أمرًا مستقرًّا عليه لم يمنع كثيرًا من الأوائل من إثارة قضية تداخل الأزمنة من جهةٍ، بحيث يبدو الفصل بينها في ذاتها أمرًا صعب التحقق، ومن جهةٍ أخرى عدم تساوي الأنواع الثلاثة في الدلالة على الأزمنة المختلفة. أما الجهة الأولى فقد رأى بعضهم أن الزمان لا يمكن أن يكون إلا ماضيًا ومستقبلا، فأنكر وجود زمن الحال. وردَّ ذلك آخرون رأوا أن الماضي لا يكون ماضيًا ولا يكون المستقبل مستقبلا إلا بالنظر إلى زمن الحال. وأما عدم انفراد كل صيغة بالدلالة على زمن محدد فقد رأى بعضهم أن ذلك لا يمنع من قيام الأنواع الثلاثة على أساس زمني؛ إذ تدل صيغة الماضي على الماضي فقط،

---

(١) البطليوسي: إصلاح الخلل ص ٥٢.
(٢) انظر مثلا الصيمري: التبصرة والتذكرة ١ / ٩٠.

والمضارع على الاستقبال مشتركًا مع الحال، والأمر على الاستقبال من غير اشتراك. فكأن القسمة الزمانية في الأفعال معتدلة لا يشوبها النقص. قال البطليوسي في الرد على الذين جعلوا عدم وجود صيغة لفعل الحال في العربية دليلا على انتفاء فعل الحال فيها: ((وفعل الحال ليست له صيغة يختص بها في لسان العرب، وهذا مما احتج به الذين نفوا فعل الحال. وهذا لا حجة لهم فيه؛ لوجهين: أحدهما: أن له صيغة في غير اللسان العربي. والثاني: أن في لغة العرب أشياء كثيرة لم يوضع لها صيغ تختص بها، ولا يبطل ذلك أن تكون موجودة. لأن وجود الشيء ليس بوجود اسمه، إنما وجوده أن يكون حقًّا ثابتًا في ذاته. وقد وجدنا النصب في التثنية والجمع السالم قد أُشرك مع الخفض ولم يوضع له لفظ ينفرد به، ولم يكن في ذلك دليل على أنه ليس بموجود))[١].

أما المحدثون فقد استشكل عدد منهم الأساس الزمني لهذا التقسيم؛ لأنه - في المقام الأول - أساسٌ لا يفصل فصلا تامًّا بين الأزمنة الثلاثة بحيث تدل كل صيغة على واحدة منها لا تتعداها إلى غيرها، فضلا عن وجوب انبناء تقسيم الظواهر منطقيًّا على أساس واحد تتوزع بموجبه الأقسام، كما مر قريبًا.

يؤكد كمال رشيد ((أن تسميات البصريين للفعل ليست قائمة على أساس واحد. فهم عندما سمَّوا الماضي ماضيًا نظروا إلى الزمن، وعندما سموا المضارع

(١) البطليوسي: إصلاح الخلل ص ٥٢ - ٥٣.

مضارعًا نظروا إلى الشكل والإعراب بعيدًا عن الزمن، وعندما سموا الأمر أمرًا انصرفوا إلى المعنى المستفاد))[١].

وسمى مصطفى النحاس صيغتي الماضي والمضارع بـ "فَعَلَ ويَفْعَلُ" خروجًا من تسميتها بالماضي الذي يدل على الزمان الفائت، والمضارع الذي لا تدل التسمية فيه على الزمن أصلا، بل هي مأخوذة من مضارعة الفعل لاسم الفاعل، ولأنه يُخرج صيغةَ فعل الأمر من صيغ الفعل. وينتهي إلى أن "فَعَلَ" تدل على الزمن المنقطع و"يَفْعَلُ" على الزمن المستمر، بقطع النظر عن كون الزمن ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلا، أما ما يدل على الأزمنه الثلاثة فهو السياق ولا علاقة للصيغة به[٢]. والنحاس يُبقي بهذا الحل من جهة التداخلَ بين الزمانين واردًا من خلال السياق الذي يداخلها؛ فلا تستطيع الصيغة إلا أن تفرق بين الانقطاع والاستمرار، وكذا التداخل بين الصيغتين؛ فلا محدِّدَ لما يمكن أن يأتي على صيغة فعل أو صيغة يفعل. ومن جهة أخرى يستند في التحليل إلى تأويل نصوص من القرآن الكريم والشعر تأويلا لا يمكن الفصل فيه بين ما جاء على أصل الوضع وما خرج فيه الكلام للدلالة على معنى بعينه[٣].

---

(١) كمال رشيد: الزمن النحوي ص٣٧ - ٣٨.

(٢) انظر مصطفى النحاس: فعل ويفعل بين التصريف والنحو (ضمن كتاب من قضايا اللغة) ص ٣٩ - ٨٣.

(٣) انظر المصدر السابق ص ٥٦ فما بعدها.

يعزو بعض الباحثين ظهورَ هذه النظرة الجديدة للفعل وتقسيماته إلى المستشرقين وتحليلاتهم الفعلَ في العربية من حيث الدلالةُ على الزمن وعدمها، وأنَّ بعضَ الدارسين العرب تبنّى هذه الوجهةَ تأثُّرا بهم[١]. فإنَّ "رايت **wright**" مثلا قد قسم الفعل في العربية إلى (فَعَل) التام **perfect** الذي يدل على أن الحدث قد حصل وتم في علاقته بأحداث أخرى، و(يَفْعَل) غير التام **imperfect** الذي يعبر عن عدم تمام الحدث، أو عن بداية الحدوث واستمراره. ((ويؤكد رايت أن التقابل بين هذين الشكلين ليس تقابلا زمنيًا))[٢]. فهو إذًا بناء على هذا يقيم أساس "الجهة" في التقسيم بدلا من أساس "الزمن". ويعني ذلك أن كل واحدة من الصيغتين تصف نمطًا من الحدث، لا زمنًا[٣]. أما الدلالة الزمنية فتؤخذ من السياق، ومن عددٍ من الأفعال المساعدة التي تدخل على الفعل فتفيد أزمانًا كثيرة، لا مجرد الماضي والحال والاستقبال، كالماضي المستمر والتام البعيد والتام القريب والحال المستمر.. إلخ. ويسير في الاتجاه نفسه تحليل كل من بروكلمان[٤] وكانتارينو **Cantarino**، وكوهن **Cohen**[٥]، وفليش

---

(١) انظر عبد المجيد جحفة: دلالة الزمن في العربية ص ٦١ - ٦٢.

(٢) المصدر السابق ص ٦٤.

(٣) انظر المصدر السابق ص ٦٨.

(٤) انظر بروكلمان: فقه اللغات السامية ص ١١٣.

(٥) انظر عبد المجيد جحفة: دلالة الزمن في العربية ص ٦٧ - ٧٦.

Fleisch.[١]

أما صيغة الأمر المعبر عنها بـ (افعل) فقد حام الشك منذ العصور القديمة حول دلالتها على المستقبل، وحول كونها قسيمةَ صيغتي الماضي والمضارع. يُنسب إلى الكوفيين والأخفش أن الفعل عندهم نوعان: ماض ومضارع، وأسقطوا الأمر بناء على أن أصله مضارع حذفت منه لام الأمر[٢]. ويقول الزجاجي: ((الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم. فالماضي ما حسن فيه أمس، وهو مبني على الفتح أبدًا، نحو قام وقعد وانطلق وما أشبه ذلك، والمستقبل ما حسن فيه غدٌ... كقولك: أقوم ويقوم وتقوم ونقوم وما أشبه ذلك... وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: زيد يقوم الآن ويقوم غدًا))[٣].

وقد رُوي عن الكوفيين أيضًا أنهم عدوا أقسام الفعل ثلاثة هي: (فَعَلَ، ويَفْعَلُ، وفاعِل) بجعل اسم الفاعل الذي سموه "الدائم" قسيمًا للماضي والمضارع بدلا من الأمر؛ ليتسق بذلك التقسيم الزمني إلى ماض ومستقبل ودائم. وتبنّى هذه القسمةَ بعضُ الباحثين المعاصرين. يؤكد إبراهيم السامرائي أن الكوفيين

---

(١) ألقى فليش في المؤتمر الدولي التاسع عشر للمستشرقين بباريس عام ١٩٧٣ دراسة بعنوان "عن الجهة في الفعل في العربية". انظر عبد المجيد جحفة: دلالة الزمن في العربية ص ٧١.

(٢) الأزهري: التصريح ١ / ٤٤.

(٣) الزجاجي: الجمل ص ٧ - ٨.

((أشد اتصالا بالعلم اللغوي من خصومهم البصريين في تقسيم الفعل؛ فقد قسموا الفعل باعتبار دلالته الزمانية إلى ماض ومستقبل ودائم... ويبدو لنا أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيمًا للماضي والمستقبل. وذلك أن فعل الأمر طلب، وهو حدث كسائر الأفعال، غير أن دلالته الزمنية غير واضحة؛ ذلك أن الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعد زمان التكلم، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث))[1].

ولقد عاب بعضُ الدارسين على تمام حسان موافقته الأقدمين على جعل فعل الأمر دالا على الزمان المستقبل[2]، مع أنه ممن تنبهوا إلى وجوب التفريق بين أساسي "الزمن" و"الجهة" في التقسيم وتحليل الأقسام. بل نادى بوجوب استبعاد الأساس الزمني في قسمة الأفعال، حيث يقول: ((لقد كان النحاة العرب على حق في تسميتهم المضارع مضارعًا؛ لأن هذه التسمية ذات دلالة شكلية لا زمانية، فهم يقولون: إنما سمي المضارع مضارعًا لمضارعته المشتق من حيث إعرابه وشكله. ولو جرت التسمية في الماضي والأمر على هذا النمط لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان، ولكان اللاحقون من النحاة

---

(١) إبراهيم السامرائي: تنمية اللغة ص ٢٠٣ - ٢٠٦. وينظر أيضا في إنكار دلالة الأمر على الزمن: علي أبو المكارم: إعراب الأفعال ص ٤٥، وأحمد الجواري: نحو الفعل ص ٢٤، وسعود أبو تاكي: صور الأمر في العربية ص ٢٤٨ - ٢٥٣.
(٢) انظر عبد المجيد جحفة: دلالة الزمن في العربية ص ٥٢، وكمال رشيد: الزمن النحوي في اللغة العربية ص ٣٧.

أقدرَ على تخليص النحو من براثن الفلسفة))[١].

يذهب تمام حسان إلى توظيف ثلاثة مفاهيم متباينة لتحليل الصيغ الفعلية في العربية هي: الزمان، والزمن، والجهة. أما الزمان والزمن فالأول هو الزمان الفلسفي ويقابل في الإنجليزية كلمة "**time**"، والزمن يعني الزمن المستفاد من الصيغة ويقابله في الإنجليزية كلمة "**tense**"، لكنه يقسم الزمن إلى زمن صرفي وزمن نحوي. يعني الزمن الصرفي زمن الصيغة منفردة، ويعني الزمن النحوي الزمن المتعين بدخول الصيغة في السياق اللغوي أو المقامي. وأما الجهة فتقابل كلمة "**aspect**"، لكنها تعني عنده الأزمان المتعددة المختلفة التي تفهم من خلال اللواصق والمورفيمات والأدوات والحروف الداخلة على الأفعال[٢]، وهو خلاف مفهوم "الجهة" بالمعنى المذكور فيما سبق كما هو واضح. ويقول في الفرق بين الزمان والزمن: ((وأوضح ما يفرق بين الزمن والزمان أن الزمان كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة، كالثواني والدقائق والساعات والليل والنهار والأيام والشهور والسنين والقرون والدهور والحقب والعصور. فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ في السياق، ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي؛ إذ يعتبر الزمن النحوي جزءًا من معنى الفعل))[٣].

---

(١) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص ٢٤٦.

(٢) انظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ وما بعدها.

(٣) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٢.

وبناء على هذا الاتجاه في التحليل يمكن إجمالا القول: إن العربية تعبر عما تعبر عنه اللغات الأخرى من المفاهيم الزمنية بالأنواع الثلاثة المذكورة؛ إذ تعبر بالظروف وأسماء الزمان وألفاظ الأوقات عن معانيها الزمانية المعجمية، وعن الزمن الصرفي المطلق بصيغة الفعل، والنحوي بصيغته مع السياق، وعن درجات الزمان المتفاوتة في القرب والبعد والتمام والانقطاع والاستمرار ونحو ذلك، بالأفعال المساعدة واللواصق والمورفيمات والأدوات والحروف المتصلة بالفعل.

يمكن القول أيضًا: إن الصيغ الثلاث التي سميت بالماضي والمضارع والأمر هي كل ما يرد من النوع المسمى بـ "الفعل" في مقابل النوعين الآخرين "الاسم" و"الحرف". فلا يلزم أن يكون الأساس في انقسام الفعل إلى صيغه الثلاث أساسًا زمنيًّا بالضرورة، بل يمكن أن تكون الصيغة هي الأساس لا غير، أي: ما يرد من صيغ النوع، حتى إن كان الزمن المطلق غير المحدد متضمَّنًا بالضرورة في الفعل وجزءًا من دلالته، وهو في الوقت نفسه مما يميزه عن النوعين الآخرين. وليس شرطًا أن توافق التسمية الاصطلاحية ما يفهم من اللفظ في الاستعمال اللغوي، ولهذا رأى بعض الباحثين الإبقاء على التسمية الاصطلاحية للماضي والمضارع والأمر وإن تفاوتت الصيغ الثلاث في مطابقة الدلالة الزمنية لدلالة ألقابها؛ حفاظًا على الاصطلاح[١]. يصح إذًا في هذه الحال الاعتماد على

(١) انظر عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٦١.

التضمن الزمني أساسًا لتمييز الفعل من الاسم والحرف، لا لتمييز الصيغ الثلاث من بعضها[١]. على أن هذا التضمن الضروري للزمن هو الذي ربما فرض على الدارسين عدم التغاضي عنه عند الحديث عن صيغ الفعل الثلاث. إذ لُحِظ انفراد صيغ الفعل بتضمن الزمن مطلقًا غير مقيد، بخلاف ما يشبهه؛ إذ إن بعض المشتقات قد يدل في سياقات معينة على زمن معين، وذلك كدلالة اسم الفاعل على الاستقبال منونًا ناصبًا المفعولَ، نحو "ضاربٌ زيدًا"، وعلى المضي مضافًا إليه، نحو "ضاربُ زيدٍ"[٢]. غير أن هذه الدلالة الزمنية في اسم الفاعل جُعلت أمرًا خاصًّا بحالين تركيبيتين هما: إما الإضافة إلى المفعول، وإما نصبه. فتكون هاتان الحالان هما ما جعل المتكلم يستثمر اختلافهما للدلالة على زمنين مختلفين، وليس لأن الزمن من متضمنات اسم الفاعل اللازمة المميزة كالفعل.

ومن زاوية عدم التغاضي عن تضمُّن الفعل الزمنَ بصورة مطلقة بالضرورة، مع تعين دلالة الزمن بالسياق وباللواصق والأدوات بصورة محددة،

(١) انظر لطيفة النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ص ٤١.

(٢) قال الكسائي: (اجتمعت وأبو يوسف عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: ما النحو؟ فقلت، وأردت أن أعلمه فضل النحو: ماذا تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به. قال: آخذهما جميعاً. فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحى. وقال: كيف ذلك؟ فقلت: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة؛ لأنه فعل ماض. فأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد). السيوطي: الأشباه والنظائر ٤ / ٢٤٣.

رأى بعض الباحثين أن التوفيق بين الأمرين يمكن أن يكون بإثبات معنى ما في "أصل الوضع" لكل صيغة، وإمكان تعيينه أو الخروج عنه في الاستعمال. فالماضي بأصل الوضع يدل على الزمن الماضي، والمضارع بأصل الوضع يدل على الزمن الحاضر، والأمر بأصل الوضع يدل على الزمن المستقبل[١]. إذ إن جميع ((اللغات تشترك في أنها تضم ثلاثة أزمنة صرفية رئيسية هي الماضي والحاضر والمستقبل، وإن كانت تختلف في طرق التعبير عن الزمن صرفيًا ونحويًا من جهة، وفي عدد ما تتضمنه من الأزمنة من جهة أخرى))[٢].

٭ خاتمة:

نرجو أن يكون قد اتضح من مجمل خصائص الفعل التي عُرضت في الصفحات الماضية أن الفعل أهم أقسام الكلم وأولاها بالعناية، وإن ظُنَّ كثيرًا أن الاسم هو الأعلى والأشرف. وأنَّ ما ظاهره أنه من السمات السلبية فيه مقارنة بسمات الاسم ليس كذلك؛ ذلك أن سمة الثقل في الفعل مثلا لا تعني بالضرورة القبح في مقابل دلالة الخفة في الاسم على الجمال والحسن، بل الفعل ثقيل بما يحمله ويتضمنه. ولم يبعد المنطقيون حين سموا الفعل الكلمة، والأفعال الكلم، وكأنها هي المتكلَّمُ به، الدالُّ على ما يراد للغة أن تعبر عنه، في حين لا تزيد الأسماء عن

---

(١) انظر كمال رشيد: الزمن النحوي ص ٤٨.
(٢) عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية ص ١٩١.

الإشارة إلى مسمياتها، ولا تزيد الحروف عن كونها روابط. ودلالة الفعل على التجدد أيضًا، في مقابل دلالة الاسم على الثبوت، إنما تنبع من هذا؛ إذ لا تزيد دلالة الثبوت على مجرد اقتران لفظ بشيء، في حين يدل التجدد على حيوية المعنى وحدوثه حالا بعد حال، وهكذا.

الفعل - كما اتضح - منبع الإسناد، ومرتكز الجملة. ولأنه كذلك اتسمت العناصر المكوِّنة للجملة بسمات منبعها منه ومنتهاها إليه في كثير من الأحيان. ولأنه كذلك أيضًا خُصِّص بصيغة مميزة دالة بهيئتها عليه، وعلى ما يجري عليه من الأسماء، في مقابل ما لا يكاد يحصى من أبنية الأسماء التي تشير إلى ما لا يكاد يحصى من الأشياء في الخارج، محسوسة ومجردة.

يتضمَّنُ الفعلُ الفاعلَ بعدده ونوعه لزومًا، وما عداه من المعمولات بنسب متفاوتة. وانبنى على هذا التضمن أمورٌ متعددة شكَّلت صورة التركيب العربي، وجعلت للجملة سمات معينة، ربما دق فهمها وغمضت، فالتبست في كثير من صور التحليل اللغوي. ويتضمن الفعلُ كذلك الحدثَ بصورة جعلت الفعل حدثًا والحدث فعلا؛ فصار معنى الفعلية كالإشعاع يصل إلى ألفاظ أخرى فيكسبها خصائص لم تكن لتكتسبها دونه، وأصبحت الألفاظ التي لا يصل إليها هذا الإشعاع أشبه بالجامد الذي لا حياة فيه. وتضمَّنَ أيضًا الزمنَ؛ فصار مرتكز الدلالة الزمنية، ودل عليها وحده مطلقًا غيرَ محدد، وبمعاضدة من غيره مخصصًا معينًا.

المراجع:

١. الأزهري، خالد. التصريح بمضمون التوضيح، دار الفكر (د. ت).
٢. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
٣. أمين، عبد الله. الاشتقاق، ط ١، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م.
٤. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م.
٥. ــ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر (د. ت).
٦. أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة، ط ٦، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.
٧. برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
٨. برهومه، عيسى. اللغة والجنس، ط ١، عمان: دار الشروق، ٢٠٠٢م.
٩. بروكلمان، كارل. فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض: جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
١٠. البطليوسي، عبد الله بن السيد. إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق وتعليق حمزة النشرتي، ط ١، الرياض: دار المريخ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
١١. البنا، محمد إبراهيم. الإعراب سمة العربية الفصحى، دار الإصلاح (د. ت).
١٢. أبو تاكي، سعود. صور الأمر في العربية، ط ١، القاهرة: دار غريب، ١٤٢٦هـ.
١٣. ترزي، فؤاد حنا. الاشتقاق، ط ١، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٥م.
١٤. ــ. في أصول النحو، بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩م.
١٥. جحفة، عبد المجيد. دلالة الزمن في العربية: دراسة النسق الزمني للأفعال، ط ١، الدار البيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٦م.
١٦. الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
١٧. الجرجاني، محمد بن علي. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، القاهرة: دار نهضة مصر (د. ت).
١٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
١٩. ــ. سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط ١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.
٢٠. حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ط ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.
٢١. ــ. مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
٢٢. خليل، حلمي. الكلمة: دراسة لغوية معجمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.
٢٣. الرازي، خضر بن محمد. شرح الغرة في المنطق (ومعه شرح الصفوي) تحقيق ألبير نادر، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٣م.
٢٤. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق أحمد السقا، ط ١، دار الجيل والمكتب الثقافي، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
٢٥. الرحالي، محمد. تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، ط ١، الدار البيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٣م.
٢٦. رشيد، كمال عبد الرحيم. الزمن النحوي في اللغة العربية، عمان: دار عالم الثقافة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.
٢٧. الريحاني، محمد عبد الرحمن. اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، القاهرة: دار

قباء، ١٩٩٨م.

٢٨. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى قراعة، ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٢٩. الزجاجي، أبو القاسم. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط ٤، بيروت: دار النفائس، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٣٠. ـ ـ كتاب الجمل في النحو، حققه وقدم له علي الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣١. زكريا، ميشال. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: الجملة البسيطة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٣٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر (د. ت).

٣٣. ـ ـ المفصل في علم اللغة، قدم له وراجعه وعلق عليه محمد السعدي، ط ١، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٣٤. أبو زيد، نصر حامد. إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ط ٣، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤م.

٣٥. الساقي، فاضل مصطفى. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة القاهرة: مكتبة الخانجي ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٣٦. السامرائي، إبراهيم. تنمية اللغة العربية، ط ١، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣م.

٣٧. السامرائي، فاضل صالح. معاني الأبنية في العربية ط٢، عمّان: دار عمار، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٣٨. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٣٩. السعران، محمود. علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢م.

٤٠. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط ١، مطبعة السعادة، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

٤١. ـ ـ نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع (د. ت).

٤٢. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب (د. ت).

٤٣. السيوطي، جلال الدين. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.

٤٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر (د. ت).

٤٥. ـ ـ همع الهوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٤٦. السيد، عبد الحميد. دراسات في اللسانيات العربية، ط ١، عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

٤٧. شاهين، توفيق محمد. أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ط ١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٤٨. شاهين، عبد الصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٤٩. الشلوبين، أبو علي. التوطئة، تحقيق يوسف المطوع، ط ٢، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٥٠. الصالح، صبحي. دراسات في فقه اللغة، ط ١٠، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م.

٥١. الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي عليّ الدين، ط ١، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٥٢. العاني، نهاد. معجم الأفعال المبنية لغير الفاعل، ط ١، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٢م.
٥٣. عبادة، محمد إبراهيم. الجملة العربية: مكوناتها أنواعها تحليلها، ط ٢، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٦م.
٥٤. عبد المقصود، عبد المقصود محمد. دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط ١، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦م.
٥٥. العروي، عبد الله. مفهوم العقل، ط ٢، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧م.
٥٦. ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب. تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ط ١، مكتبة الفيصلية، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
٥٧. ابن عقيل، بهاء الدين. شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١٤، مطبعة السعادة، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٣م.
٥٨. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية (د. ت).
٥٩. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٦٠. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ط ١، مطبوعات ماجد الجمعة، ١٩٩٥م.
٦١. ابن عنترة، يوسف بن محمد. كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، تحقيق مصطفى بن حمزة، ط ١، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ٢٠٠٥م.
٦٢. الغذامي، عبد الله محمد. المرأة واللغة، ط ٢، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧م.
٦٣. الغزالي، أبو حامد. معيار العلم في فن المنطق، بيروت: دار الأندلس (د. ت).
٦٤. الفارابي، أبو نصر. الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، ط ٢، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٢م.
٦٥. الحروف، تحقيق محسن مهدي، ط ٢، بيروت: دار المشرق، ١٩٩٠م.
٦٦. المنطق عند الفارابي، (الجزء الأول: التوطئة، الفصول الخمسة، المقولات، العبارة) تحقيق رفيق العجم، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٥م.
٦٧. المنطق عند الفارابي (البرهان، شرائط اليقين، تعاليق ابن باجه على البرهان) تحقيق ماجد فخري، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٧م.
٦٨. ابن فارس، أحمد. الصاحبي، تحقيق السيد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي (د. ت).
٦٩. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. الإيضاح العضدي، تحقيق حسن فرهود، القاهرة: ط ٢، دار العلوم، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٧٠. الفاكهي، عبد الله بن أحمد. شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي الدميري، القاهرة: دار التضامن، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٧١. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. المذكر والمؤنث. تحقيق مصطفى الزرقا، ط ١، حلب: المطبعة العلمية، ١٣٤٥هـ.
٧٢. فليش، هنري. العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق وتقديم عبد الصبور شاهين، ط ٢، مكتبة الشباب ١٩٩٧م.
٧٣. الفهري، عبد القادر الفاسي. البناء الموازي، ط ١، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٠.
٧٤. ــ. اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب (تحرير)، أعمال المائدة المستديرة: اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، ط ١، الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦م.
٧٥. ــ. اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ط١، بيروت: منشورات عويدات،

١٩٨٦م.
٧٦. ـ ـ المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، ط ١، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٦م.
٧٧. القوزي، عوض حمد. المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط ١، الرياض: جامعة الرياض، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
٧٨. كشك، أحمد. اللغة والكلام: أبحاث في التداخل والتقريب، مكتبة النهضة المصرية (د. ت).
٧٩. المزيني، حمزة قبلان. مراجعات لسانية الجزء الثاني، كتاب الرياض العدد ٧٥، ١٤٢٠هـ.
٨٠. مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، ط ٢ ،القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.
٨١. أبو المكارم، علي. إعراب الأفعال، ط ٣، دار الثقافة العربية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
٨٢. أبو موسى، محمد. خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط ٢، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٨٣. ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك. شرح لامية الأفعال، تحقيق محمد أديب جمران، ط ١، دار قتيبة، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
٨٤. النجار، لطيفة إبراهيم. دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط ١، عمّان: دار البشير، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٨٥. النحاس، مصطفى. من قضايا اللغة، ط ١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٨٦. نور الدين، عصام. مصطلح التذكير والتأنيث: المذكر والمؤنث الحقيقيان، بيروت: دار الكتاب العلمي، ١٩٩٠م.
٨٧. ـ ـ مصطلح المحايد: المذكر والمؤنث المجازيان، بيروت: دار الكتاب العالمي، ١٩٩٠م.
٨٨. ابن هشام، جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،
٨٩. ـ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكة المكرمة: دار الباز للتوزيع والنشر (د. ت).
٩٠. ـ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٥، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.
٩١. الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله. علل النحو، تحقيق محمود الدرويش، ط ١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٩٢. ابن وهب، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم. البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط ١، منشورات جامعة بغداد، ١٩٦٧م.
٩٣. ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل، عالم الكتب ومكتبة المتنبي (د. ت).